طبيعة الدولة الفلسطينية المنتظرة

أ. م. د. دينا هاتف مكي
مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية / جامعة بغداد
Email : dinahatif@yahoo.com
موبايل 07730029315

تاريخ الاستلام : 2021-06-29
تاريخ القبول : 2021-09-09

ملخص البحث:

من المفروض ان تتطابق الاوطان مع الدول لكن هذا الأمر لاينطبق على الفلسطينيين الذين أصبحت مسألة اقامة الدولة بالنسبة لهم أشبه بالمستحيلة رغم انهم رضوا ـ مضطرين ـ للتنازل عن كامل الوطن من أجل اقامة الدولة ،لكن نرجوا ألا يكونوا قد خسروا الدولة وضيعوا الوطن .اعتقد الفلسطينيون بعد اتفاق أوسلو انهم في بداية الطريق نحو التحول الى دولة لكنهم تناسوا ان الإسرائيليين لن يتنازلوا يوماً عن مطالبتهم بأرض " إسرائيل " التاريخية ، ونحاول هنا بحث وجود مقومات لدى السلطة الانتقالية الفلسطينية الحالية لتعينها على التحول الى دولة في المستقبل من خلال استخدام منهج تاريخي و تحليلي .

كلمات مفتاحية : الدولة ، الأرض ، الشعب ، السلطة السياسية

The Nature of the Long Wanted Palestinian State.

Assistant professor PhD. Dina Hatif Maki

The Center for Strategic and International Studies – University of Baghdad

Email.dinahatif@yahoo.com

Mob.07730029315

Receipt date: 2021-06-29
Date of acceptance: 2021-09-09

Abstract

States are supposed to coincide with homes ,but this does not apply to the Palestinians who were forced to give up their home for the sake of the state in Oslo Accord negotiations -and we hope that they didn't surrender the home and lost the state .With the Oslo Accords the Palestinians thought that they are on the way to regain a part of their home to build a state but they have forgotten that Israelis would not leave historical Israel and would put obstacles in the face of the Palestinian Authority in order not to fulfill its aim to turn into complete state and this is what we try to discuss here through an analytical approach.

Key words :the state , the land ,the people, the political authority

.

المقدمة:

" ان جوهر الازمة في منطقتنا بالغ البساطة و الوضوح : و هو اما ان هناك من يعتقد اننا شعب فائض عن الحاجة في الشرق الاوسط ، و اما ان هناك في الحقيقة دولة ناقصة ينبغي المسارعة الى اقامتها " ..." لم نأتِ هنا ساعين الى نزع الشرعية عن دولة قائمة بالفعل منذ عقود هي اسرائيل ، بل لتأكيد شرعية دولة يجب ان تقام سريعاً هي فلسطين ، و لم نأتِ هنا كي نضيف تعقيدات لعملية السلام التي قذفت بها الممارسات الاسرائيلية الى غرفة العناية المركزة ، بل لاطلاق فرصة جدية اخيرة لتحقيق السلام ،ولا يستهدف مسعانا الإجهاز على ما تبقى من مفاوضات فقدت جدواها ومصداقيتها ،بل هو محاولة لبث روح جديدة في احتمالاتها و وضع أساس متين لها ، استناداً الى مرجعيات القرارات الدولية اذا أريد لها ان تنجح " .هذا جزء مما قاله محمود عباس في خطابه أمام الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 –9–2011 في مطالبة منه لاعتراف المنظمة الدولية بدولة فلسطين عضواً في الامم المتحدة. (نص خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس امام الدورة السابعة و الستين للجمعية العامة للامم المتحدة، 2013)

" في حوار صحافي فاجأ محمود درويش محاوره الاسرائيلي حين أجاب عن سؤال عن الحدود ، فقد سأل الصحافي الشاعر "و نحن،ما هي حدودنا ؟ " فأجاب درويش:"عليكم أنتم ان تقولوا ما هي حدودكم في بلادنا ، لان جزمة الجندي المحتل لا تصلح أن تكون حدوداً كما كان يحددها الجنرال دايان . أما نحن فلا نسأل ما هو وطننا لاننا نعرفه تماماً . بل نسأل عن دولتنا الممكنة من أرض وطننا ، ونحن لا نأخذ منكم شيئاً ... نحن نأخذ من حقنا ،فأن تنسحبوا مما هو حولنا الى ما هو لنا ،لا يعني اننا نأخذ منكم شيئاً ،هل تفهم ؟ " (خوري، 2010، صفحة 57)

المقدمة :

نبدأ مع محمود درويش الذي يسأل كم من الممكن ان يأخذ من وطنه ليقيم عليه دولته،من المفروض أن تتطابق الاوطان مع الدول لكن هذا الأمر لا ينطبق مع الفلسطينيين الذين أصبحت مسألة اقامة الدولة بالنسبة لهم أشبه بالمستحيلة رغم انهم رضوا . مضطرين . بالتنازل عن الوطن من أجل اقامة الدولة ، لكن نرجو الا يكونوا قد خسروا الدولة و ضيعوا الوطن .تأتي مشكلة البحث من اعتقاد الفلسطينيين بعد اتفاق أوسلو انهم في بداية الطريق نحو التحول الى دولة لكنهم تناسوا ان اسرائيل لن تتنازل يوماً عن مطالبتها بأرض اسرائيل التاريخية و كل ما عملته كان اجراء تغيير اقتضته الظروف،مجرد مناورة،مع ذلك استمروا في اعتقادهم بامكانية امتلاكهم دولة. يفترض البحث ان الدول لها مقومات لكي تكون قابلة للحياة و للاستمرار وإلا تنتهي و

تزول ،ومن هذه المقومات وجود أرض وشعب وسلطة سياسية ذات سيادة و جميع هذه المقومات يجب ان تكون واضحة ثابتة وغير متغيرة وفقاً للاهواء أو الضغوط ،وهو ما نحاول بحثه هنا أي بحث وجود المقومات لدى السلطة الانتقالية الحالية لتعينها على التحول الى دولة في المستقبل من خلال استخدام منهج تاريخي و تحليلي .وتأتي أهمية البحث من أهمية القضية الفلسطينية نفسها التي شغلت حيزاً مهماً في الواقع و السياسة في المنطقة والتي سيعود تأثير حلها سلباً أو ايجاباً على هذا الواقع، فسبب اختيار البحث يعود الى الاهتمام بمعرفة طبيعة الدولة التي يرغب الفلسطينيون باقامتها و هل هم مدركون فعلاً لطبيعة العوائق أمام اقامتها أم انهم يعتقدون بامكانية قيامها و يمتلكون الوسائل لتحقيق ذلك .

هيكلية البحث: المطلب الأول ـ مدخل تمهيدي

المطلب الثاني ـ مقومات قيام الدولة

أولاً ـ الارض أو الاقليم

ثانياً ـ الشعب

ثالثاً ـ سلطة سياسية ذات سيادة

رابعاً ـ وجود اقتصاد قوي

الدراسات السابقة : وردت دراسات عدة حول قضية الدولة الفلسطينية إلا انها في معظمها تناولتها من الجانب القانوني و المشروعية الدولية فضلاً عن الجانب التاريخي، ومن هذه الدراسات" مشروع قيام الدولة الفلسطينية بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية " للدكتور حكيم العمري ،وهي دراسة قانونية لمشروع قيام الدولة الفلسطينية في ظل القرارات الدولية المختلفة التي اعتمدت الجانب القانوني لمتابعة مراحل القضية الفلسطينية و المعوقات أمام قيامها نتيجة الممارسات الاسرائيلية رغم الدخول في مفاوضات السلام ،وتناولت الأركان القانونية لقيام الدولة والأسس القانونية لذلك في قرارات الشرعية الدولية بدءاً بقرار التقسيم رقم 181 لسنة 1947وصولاً ليومنا هذا .

وهناك كتاب صدرعن معهد الحقوق لجامعة بير زيت تحت عنوان "معالم الدولة الفلسطينية المستقبلية" تضمن ثلاث دراسات ،الأولى لعاصم خليل عن الدولة من الناحية الدستورية والفصل بين السلطات والتداخل الحاصل بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ،والثانية لريم البطمة عن الاطار القانوني للمواطنة الفلسطينية وحقوق المواطن تناولت الحقوق المدنية والسياسية للمواطن الفلسطيني، والثالثة دراسة اقتصادية عن الخيارات المستقبلية لاقتصاد دولة فلسطينية قابلة للحياة الاستمرار

من قبل نصر عبد الكريم .فضلاً عن دراسة بعنوان" رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية" للباحث مروان ناجي أبوجاسر، وهي رسالة ماجستير قدمت الى قسم التاريخ في كلية الآداب و العلوم الانسانية في جامعة غزة ،تناولت الموقف الامريكي من قيام الدولتين، والأبعاد الجيوسياسية والديمغرافية لحل الدولتين، ومواقف الأطراف المعنية بالقضية من حل الدولتين سواء داخل فلسطين التاريخية ـ الاسرائيلية والفلسطينية أو المواقف الاقليمية والدولية ،وأخيراً مستقبل حل الدولتين و امكانية تطبيقه .أما الدراسة الأخرى فتأتي تحت عنوان" مفاوضات التسوية النهائية و الدولة الفلسطينية ـ الآمال و التحديات " للسفير طاهر شاش ،تناولت بداية القضية والمراحل المختلفة التي مرت بها والمواقف الفلسطينية والاسرائيلية عبر هذه المراحل وصولاً الى مفاوضات أوسلو والأسس القانونية التي قامت عليها والتي تهيء لقيام الدولتين والمشاكل التي تعترض هذه المفاوضات مثل القدس ومشكلة اللاجئين وحق العودة و الحدود و رؤية الطرفين الاسرائيلي و الفلسطيني لشكل الدولة الفلسطينية المستقبلية .

المطلب الأول ـ مدخل تمهيدي

تختلف أشكال نشأة الدول في العصر الحديث بين اتحاد كذا دولة أو امارة او مناطق جغرافية معينة ليشكلوا باجتماعهم دولة جديدة ،أو ان ينفصل اقليم معين عن الدولة الأم ليقيم دولته الخاصة به ، و قد قامت الكثير من الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد استقلالها عن المستعمر الذي جلا عن أرضها بارادته أو رغماً عنه . مع ملاحظة انه قسّم القارة الواحدة الى دول وفقاً لرغباته . ومن الممكن ان يصدر قرار دولي باقامة الدول و تعد دولة اسرائيل مثالاً على ذلك اذ صدر قرارعن الامم المتحدة بتقسيم فلسطين الى دولتين واحدة لليهود . اسرائيل . و اخرى للعرب . فلسطين . و التي لم تقم الى يومنا هذا ، و أخذ الفلسطينيون يطالبون بدولتهم المحتلة باكملها الا انهم بمرورالوقت خضعوا للأمر الواقع و قبلوا بدخول مفاوضات سلام مع عدوهم اللدود على أساس انها ستؤدي . وفق مبدأ الأرض مقابل السلام . الى قيام دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967 ، لكن ذهبت احلامهم ادراج الرياح ، فكل ما حصلوا عليه كان حكم ذاتي على جزء من أراضي 1967 ، ويمكن ان نقول ان الهدف الاسرائيلي الحقيقي من دخول المفاوضات لم يكن اكثر من ذلك ، فمنذ البداية كان الغرض الحقيقي للصهاينة هو اقامة دولة يهودية على كامل الأرض الفلسطينية و بالتالي لا محل لقيام دولة فلسطينية تنافسهم على الأرض و الموارد .

منذ بداية قيام دولة اسرائيل اعتقد جزء من الاسرائيليين ان أراضي 1948 ليست كافية و انه لا بد من السيطرة على فلسطين كاملة كي تتمكن الصهيونية من تحقيق أهدافها في جمع يهود العالم في اسرائيل ، لكن البعض الآخر امتلك بعد نظر واكتفى

لوقته بما حصل عليه من أرض على أمل ان يحصلوا على المزيد في المستقبل . و هو ما تحقق لهم . فقد قال حاييم وايزمن مثلاً "ان القابلية الاقتصادية الاستيعابية لاي بلد هي ما يصنعه سكانها ، و ستمارس الظروف الطبيعية ، الأرض ، الخصوبة، و المناخ تاثيرها ... لكنها بحد ذاتها لا تعطي مؤشراً عن عدد السكان الذين تستطيع الدولة أن تستوعبهم ... و سوف تعتمد النتائج النهائية على اذا ما كان الشعب متعلم و ذكي ... و اذا ما كان النظام الاجتماعي يشجع أم لا التوسع الأكبر للمبادرات الاقتصادية ، و اذا كان هناك استغلال ذكي للموارد الطبيعية و أخيراً و أهم كل شيء اذا كانت الحكومة تجهد نفسها لزيادة قدرة البلد الاستيعابية أو انها غير مبالية بذلك " (Abed, 1990, p. 23).و لربما تعطي هذه العبارة الأخيرة اكثر من معنى ، أحدها ان الدولة تعمل فعلأعلى تحسين الاوضاع الداخلية بحيث تزيد الطاقة الاستيعابية والآخر ان الدولة تخطط لزيادة الرقعة الجغرافية كي تستوعب الزيادة السكانية ، وهو ما تحقق بالاستيلاء على بقية الأراضي الفلسطينية رغم عدم وجود زيادة سكانية كبيرة ، فلم تحصل زيادة كبيرة بعد موجة هجرة الخمسينات من القرن الماضي إلا اوائل التسعينيات بعد هجرة يهود الاتحاد السوفيتي اثرتفككه ، لكن تفكك الأخير كان واحد من العوامل التي دفعت الطرفين الفلسطيني و الاسرائيلي للدخول في مفاوضات سلام تمخض عنها اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في جزء من الأراضي المحتلة . وهنا نتحدث عن الاختلاف في رؤية كل من الطرفين الفلسطيني و الاسرائيلي للحكم الذاتي ،اذ رأى الفلسطينيون في الحكم الذاتي المتحقق في مفاوضات السلام خطوة نحو تحقيق الدولة بينما لم ير الاسرائيليون سوى الحكم الذاتي .

و في الحقيقة ان الحكم الذاتي يعني أن يتمتع جزء معين أو منطقة معينة من الدولة بسلطات ادارة شؤونه/ها لكن ضمن الهيكل العام للدولة التي تقوم بالادارة الكلية أو العليا لها .وتختلف درجة السلطات الممنوحة لاقليم الحكم الذاتي باختلاف عناصر القوة بين طرفي المعادلة في الدولة فكلما كانت الدولة قوية والجماعة أوالحركة المطالبة بالحكم الذاتي ضعيفة كلما حدّت الدولة من السلطات الممنوحة لها و العكس صحيح و يختلف الأمر أيضاً عندما يكون الحكم منحة أو ينتزع انتزاعاً . وهنا فالحكم قد يتحقق من أسفل الى أعلى او من أعلى الى أسفل اعتمادا أيضاً على علاقات القوة بين الطرفين محل العلاقة ، أي انه قد يتحقق بواسطة مطالبة وضغط من جماعة ما على الدولة أو بواسطة مّنحه من الدولة الى الجماعة المعنية وفي الحالة الأخيرة فان الجماعة تخضع لشروط الدولة ، وهو الأمر الحاصل هنا ، فاسرائيل هي صاحبة اليد العليا وتمتلك كل شروط القوة لذا فرضت ارادتها على كل ما يتعلق بعملية السلام .و للتوضيح فان الحكم الذاتي من أعلى الى أسفل يمثل انتقال

للسلطة أو بالأحرى لجزء منها ضمن الهيكل القائم للدولة ، بينما الحكم الذاتي من أسفل الى أعلى هوسعي لتحقيق تقرير المصير على طريق تحقيق الدولة (Newman & Falah , 1997).

غالباً ما يتحقق نموذج الحكم الذاتي من أعلى الى أسفل في الدول الفدرالية . لكن لايعني انه يمثل قاعدة . اذ تمنح الدولة سلطات لامركزية الى الاقليم أو المنطقة المعنية و تحدد الدولة شكل و مدى السلطات الممنوحة للاقليم وفي معظم الاحيان تكون السلطات واسعة اذ ان الدولة تفضل ان يبقى الاقليم ضمن سلطتها على أن يفكر بالانفصال أو أن يدخل في حرب معها و في نفس الوقت فان الاقليم يفضل عدم الانفصال إما لأنه صغير جداً أو ان عدد سكانه قليل أو ان وضعه الاقتصادي لا يؤهله للانفصال ليبدو كدولة عاجزة أو فاشلة (Newman & Falah , 1997). و من الممكن أن نقول ان هذا ما تهدف اليه اسرائيل من منحها الحكم الذاتي للفلسطينيين اذ تظل الأرض ملكا للدولة و يحق للسكان أن يكونوا احرار الى حد ما في ادارة شؤونهم .

أما نموذج الحكم الذاتي من أسفل الى أعلى فيحصل في الدول التي فيها جماعات انفصالية أو في الأقاليم أو الدول الخاضعة للاستعمار التي تطمح للاستقلال والسيادة على أراضيها و هنا لا يكون الحكم الذاتي منحة وإنما ينتزع انتزاعاً في معظم الاحيان . و الذي يعد فترة مرحلية على طريق اقامة الدولة . نتيجة اللجوء الى القوة و بالذات القوة المادية الأمر الذي يشكل ضغط على الدولة المعنية وعلى المجتمع الدولي في نفس الوقت ، فتضطر الدولة الى تغيير أوضاعها تماشياً مع معطيات القوة و تضطر لقبول الحكم الذاتي الذي تسعى الجماعة المعنية لان تحوله مستقبلا الى دولة ،وهنا فان الجماعة المعنية ترى أنها تدافع عن حقها في وجودها القومي على أرضها وبأن تكون لها دولتها بغض النظر عما اذا كانت هذه الدولة تمتلك الموارد التي تؤهلها لان تنفصل او انها ستكون دولة ناجحة او فاشلة وفق المعايير الدولية (Newman & Falah , 1997) .

احياناً تضطر الدول لان تمنح الحكم الذاتي لجماعة معينة كي تضمن سلامة التكامل الاقليمي و عدم خسارة أي جزء من الأرض ، فكما هو إجراء تكتيكي من قبل الجماعة الساعية للانفصال و انشاء دولة مستقبلاً هوأيضاً إجراء تكتيكي من قبل الدولة لامتصاص قوة الممانعة و محاولة السيطرة على الامور مرحلياً بمنح حكم ذاتي ولو مؤقتاً من أجل ان تمنح نفسها فرصة في إضعاف مقاومة الطرف الآخر و تفكيكها الى الحد الذي لا يعد معه يشكل خطراً يهدد سلامتها الاقليمية ، كما انها أيضاً قد تضطر لمنح الحكم الذاتي كمناورة منها لتجنب الضغط الدولي عليها بمنح الاستقلال لجماعة ما هي غير راغبة في منحها اياه لانها تشعر أو تعتقد ان هذا شاناً داخلياً يخصها ، لكنها في نفس الوقت تكون اضعف من مقاومة الضغوط الدولية

عليها وهنا ربما تكون هذه حالة اسرائيل فالوضع الدولي أجبرها على الدخول في عملية سلام فضغوط الولايات المتحدة بعد حربها على العراق عام 1991 وانهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة باعتبارها القطب الاوحد في المجتمع الدولي و تعهدها للدول العربية بانها سوف تجد حلاً لمشكلة الشرق الاوسط أجبر اسرائيل على الدخول في مفاوضات سلام فهي لا يمكن ان تخسر الولايات المتحدة الراعي والداعم الاكبر والدائم لها . لا ننسى ان اسرائيل تعرضت لضغوط داخلية تمثلت في الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت أواخر سنة 1987 وكلفتها كثيراً سواء مادياً أو على الصعيد الدولي اذ اثارت ردود فعل منتقدة لقمعها الأطفال الفلسطينيين الحاملين للحجارة في مواجهة قوات مسلحة . و بذا لجأت الى مسألة الحكم الانتقالي و استخدمت عامل الوقت في تفكيك عرى الدولة التي من الممكن أن تقوم يوماً الى جوارها و على أرض اسرائيل الكبرى(كذا)، لذا فان الحكم الذاتي الفلسطيني ما زال يراوح في مكانه و لم يتحرك على طريق التحول الى دولة ، و من هنا هل سيسمح هذا الحكم الذاتي للفلسطينيين فعلاً بالتحول الى دولة ، هنا لا بد من مناقشة إمكانية تحوله الى دولة ومقارنتها بالدول الاخرى ، أم ان لفظ دولة سيكون مجرد خداع لفظي يحاول به البعض اقناع نفسه .

المطلب الثاني ـ مقومات قيام الدولة

تعلمنا ان أبسط مقومات وجود الدولة هي وجود اقليم أو قطعة من الأرض واضحة و محددة يعيش عليها شعب ، وهناك سلطة سياسية ذات سيادة ، و نأخذ بمحاولة تطبيق هذه الشروط على الدولة الفلسطينية المحتملة أو المنتظرة.

أولاً – الأرض أو الاقليم

اي دولة كي تقوم لابد لها من اقليم اوأرض تشيد عليه أركانها و يعيش فيه شعبها ، وهنا نجد الاختلاف بين الموقفين الاسرائيلي والفلسطيني ، فالأخير يريد اقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المتفق عليها في اتفاقات السلام . الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية و قطاع غزة مع تبادل لبعض الأراضي بين الطرفين ، أما الاول فيرغب في منح حكم ذاتي للفلسطينيين في بعض الأراضي التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين .

يمكن القول انه لم يكن الموقف الفلسطيني من الأرض ثابتاً ، فقد تغير و تناقص عبر السنين . و لربما و لهذا السبب يعتقد الاسرائيليون ان من يتنازل عن جزء مستعد للتنازل عن أجزاء أخرى . فبعد 1948 كانت المطالبة بالأراضي الفلسطينية المحتلة التي أقيمت عليها دولة اسرائيل ،وبعد احتلال الضفة والقطاع أصبحت المطالبة بكل الأرض الفلسطينية ،لكن الحال تغير بالتدريج ليرضى الفلسطينيون بدولتين وانتهى الأمر بالدخول في مفاوضات سلام على أساس حل الدولتين واحدة قائمة بالفعل

وأخرى ستقوم في الضفة والقطاع ،فقد حصل تغير في مفهوم الاقليم او الأرض بالنسبة للقيادة الفلسطينية وجاء هذا نتيجة تغير الوضع الاقليمي والدولي ، اذ لم يعد أمام القيادة الفلسطينية خيار سوى القبول بالأمر الواقع ، والقبول بدولة اسرائيل كدولة قائمة وشريك في السلام (كذا).

اعتقد الفلسطينيون بوجود حسن النية لدى الطرف الثاني . اسرائيل . و لربما حسن النية كان لدى الفلسطينيين عندما اعتقدوا أن عدو الأمس ممكن ان يصبح شريك اليوم ،و لربما كان البعض من الاسرائيليين يعتقد بذلك أيضاً، لكن هناك الكثير من الاسرائيليين من يرى ان هناك استحالة لاقامة الدولة الفلسطينية ، منهم من كان من دعاة عملية السلام مثلاً ميرون بنفينيستي ، و هو ممن يسمون بالمؤرخين الجدد في اسرائيل و الذي أكد " ان هذا البلد لا يحتمل حدوداً في وسطه ، وهو لا يطيق دولتين سيدتين بين البحر والنهر." (زريق، 2011، صفحة 130) ومن هذا الموقف يمكن ان نقارن بمواقف القيادات المتشددة ، فاذا كان من قرأ الوثائق الاسرائيلية و كشف الكثير من الحقائق التي حدثت للفلسطينيين على يد قوات الاحتلال وعملية طردهم من أرضهم يرفض الاعتراف بحقهم فيها ،فما بالك بالقيادات العسكرية أو المستوطنين أو المتدينين المتشددين و موقفهم من الأرض .

ومن هنا ننطلق في معرفة كمية الأرض التي سوف تعطى للفلسطينيين كي يقيموا عليها دولتهم ، أو شكل هذه الأرض و حدودها السياسية ، المفروض ان تقوم الدولة الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة و ان تكون القدس الشرقية عاصمة لهذه الدولة وعلى اساس ان تكون هناك ممرات خاصة بالفلسطينيين عبر اسرائيل تربط بين الضفة والقطاع ، وهنا تكمن المعضلة الأولى في عدم وجود امتداد جغرافي مستمر للدولة ، بدراسة التاريخ نجد ان استمرارية الأرض أو الاقليم شرط ضروري لاستمرارية تكامل الدولة فقد كانت باكستان بجزئيها الشرقي و الغربي تفصل بينهما الهند مما ادى الى انفصال الجزء الشرقي و استقلاله عن الجزء الغربي و قيام دولة بنغلاديش ، لذا من الصعوبة بمكان تصور دولة فلسطينية بجناحين شرقي وغربي تفصل بينهما اسرائيل و استمرارها فترة طويلة ، فاي توتر من الممكن ان يهدد سلامة التكامل الاقليمي للدولة و هو ما يحصل حاليا اذ انفردت كل من فتح و حماس بالسلطة في الضفة و القطاع ، فكان هناك انقسام عمودي بين جزئي الدولة المفترضين نتيجة الانقطاع الجغرافي .

و لو افترضنا ان اسرائيل ستترك الفلسطينيين في شطري الدولة يتصل بعضهم ببعض عن طريق الممرات الآمنة المفترضة . طبعاً السيادة في هذه الممرات لدولة اسرائيل . و ان يتحقق شبه تواصل بين الضفة و القطاع ، فما هي مساحة هذه الدولة ؟

المفروض ان تشكل حوالي 22 % من فلسطين ، لكن اسرائيل عملت و بذكاء شديد على تقسيم القطاع الى مجموعة ألوان اي كذا منطقة أبقت لها منها 40 % من مساحتها (الحسن، 2010) ، أما الضفة فقسمت الى ثلاث مناطق أ و ب و ج ، سلمت الادارة فيها الى الفلسطينيين في أ و ب و احتفظت بالمنطقة ج تحت سيطرتها ، وهي تشكل مساحة واسعة تصلح للاستغلال الاقتصادي زراعياً وصناعياً وسكنياً لكنها غير مستغلة من قبل الفلسطينيين بسبب المنع الاسرائيلي (Lavie, 2011) ، (تماري، 2009) ، فهي تشكل مورد مهم ترغب اسرائيل في استغلاله مستقبلاً .كان هناك اعتقاد لدى بعض المحللين الغربيين ان اسرائيل سوف تتنازل عن "عمقها الاستراتيجي "في الضفة الغربية في مقابل التزامات أمريكية بضمان أمنها (Yorke, 1990)، لكن من الواضح ان اسرائيل كان لديها مخططات اخرى . اذ لا ترغب اسرائيل باعادة الأرض ، فاستردادها جزء من الدعوة الصهيونية التي أقيمت في ظلها الدولة وأي تنازل عنها يعد تهديد للاساس الذي قامت عليه ، لكنها تحاول المناورة و استزاف أكبر قدر ممكن من الوقت لفرض وقائع و حقائق على الأرض وتفوت على الفلسطينيين الفرصة في فرض حقائق مقابلة ، فاخذت بالتدريج بتوسيع المستوطنات التي اقامتها في الضفة بحجة النمو الطبيعي وانشاء اخرى جديدة .و هذا التوسع المستمر لاسرائيل يقابله تناقص مستمر في أرض الدولة الفلسطينية يكمن خلف تحدّث الاسرائيليين منذ البداية عن حدود مرنة وليست صلبة للدولة او كما وصفها اسحق رابين بشكل اقل وضوحاً بحدود أمنية و حدود سياسية ، أي ان حدود الدولة الفلسطينية غير واضحة وغير محددة ، فالفلسطينيون . من غير الساسة . يعتقدون ان دولتهم ستقوم على أراضي ما قبل 1967 ، لكن الساسة يعلمون طبعا ان الامور ليست كذلك و ان مسالة الحدود مسالة شائكة و انهم مضطرين للتنازل عن الكثير من الأراضي الفلسطينية بحجة تبادل الأراضي بحكم الأمر الواقع* ،و بالعودة للحدود المرنة سيكون هناك تداخل أمني بين اسرائيل فلسطين المفترضة يسمح لاسرائيل بحرية الحركة في كامل الأرض الفلسطينية وفي نفس الوقت تمارس السلطة الفلسطينية سيطرتها الادارية والقانونية عليها و هي على العكس من الحدود الصلبة فالأخيرة ستشكل عائق كبير . من وجهة نظر اسرائيلية طبعاً . امام السلطة في بسط سيطرتها السياسية على الضفة والقطاع المتناقصتين جغرافياً بشكل مستمر وفي حفظ الامن (Sayigh, 1995)، و في الحقيقة لا ترغب اسرائيل سوى أن يكون هناك حكم ذاتي فقط للفلسطينيين . تحت

* قال صائب عريقات ان " الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني سيتفاوضان على حدود تختلف عن تلك التي كانت موجودة في 4 حزيران/يونيو 1967 "و " ان هذه صيغة معروفة لجميع الذين عملوا في هذه القضية لجيل كامل . فهي تسمح للطرفين باحتساب التغييرات التي حدثت على مدى السنوات الأربع و الاربعين الماضية ، بما في ذلك الحقائق الديموغرافية الجديدة على الأرض و احتياجات كلا الجانبين ." ـ (شاهين، 2011، صفحة 132)

مسمى دولة . و قد كان هذا موقفها منذ اتفاقيات كامب ديفيد مع السادات اذ كانت ترى ان يكون هناك حكم ذاتي يطبق على السكان و ليس الأرض (Newman & Falah , 1997) ، فالأخيرة ملك لها .

و تعد مشكلة القدس الشرقية العاصمة المفترضة للدولة الفلسطينية جزء من مشكلة الأرض ، فرغم ان الفلسطينيين يعتقدون ان القدس الشرقية بمجملها ستكون عاصمة لهم الا ان الاسرائيليين لن يتنازلوا عن القدس، فالمخطط الصهيوني يرغب فيها جزءاً من دولتهم و من هنا يأتي مشروعهم للقدس المتروبوليتانية التي يرجح ان تمتد لتشغل مساحة واسعة** . وخطت اسرائيل و لا تزال تخطو خطوات حثيثة في تحقيق هدفها في جعل القدس بشطريها عاصمة لدولتهم ، فتهويد القدس الشرقية يتم بطرق مختلفة، بدءاً بالاستيلاء على البيوت والأراضي تحت ذرائع متعددة بين كونها مناطق عسكرية أو محميات طبيعية أو أملاك غائبين و غيرها فضلاً عن تمكين المستوطنين اليهود من الاستيلاء على بيوت الفلسطينيين بعقود مزورة و طردهم منها ***، و أهم شيء هو محاولة هدم المسجد الأقصى و ذلك عن طريق الحفر تحت الأرض (مكي، الاثنية المكانية في اسرائيل . القدس انموذجا، 2010) مما يجعله ضعيفاً و قابلاً للانهيار في أي وقت و من ثم محاولة ايقاف و انهاء اية مطالبة فلسطينية بالقدس على اعتبار ان المسجد لم يعد موجوداً و بالتالي امكانية وضع عاصمتهم في أي مكان اخر من اماكن السلطة .

و هنا نصبح أمام اقليم غير واضح المعالم والحدود ، فرقعة الأرض تتناقص كل يوم والتي توضحها الخريطة ا و الخرائط 2 و 3 في الصفحات التالية، اذ توضح المناطق المسموح للسلطة الفلسطينية ممارسة صلاحياتها فيها و تناقصها بمرور الوقت منذ اتفاق اوسلو .

** كتب الجغرافي الهولندي يان دي يونغ "ان اولئك الذين يتوقعون ان تغطي خريطة القدس المعروضة على مائدة التفاوض [بشان الوضع النهائي] قدس ما بعد سنة 1967 فقط ، ستدهشهم مفاجأة مذهلة ، اذ من الأرجح ان تمتد من بيت شيمش و موديعين غرباً (في أواسط الطريق الى تل أبيب تقريباً) ، الى بضعة كيلومترات من حلحول والخليل في الجنوب ، الى أبعد من رام الله في الشمال الى مسافة كيلومترات قليلة من أريحا في الشرق ، و هذه المساحة الشاسعة ، التي اعتادت اسرائيل اعتبارها أورشايم المتروبوليتانية تبلغ نحو 1250 كم^2 ، و يقع ثلاثة ارباعها ضمن الضفة الغربية " ـ (سعيد، 2011، صفحة 11) .

*** قامت منظمة هيومن رايتس ووج (منظمة حقوق الانسان)بدراسة مسحية في المنطقة ج من الضفة الغربية بضمنها القدس الشرقية و اشارت فيها الى ان 31 %من الفلسطينيين تعرضوا للطرد والنزوح منذ سنة 2000 وتطرقت الدراسة التي اجريت عام 2009 الى ان المنطقتين ج من الضفة الغربية و القدس الشرقية التي ضمتهما اسرائيل يطبق فيهما نظام ثنائي يتم فيه التميز بين اليهود و الفلسطينيين فبينما يحصل القسم الأول على المساعدات المالية لتحسين حياتهم و تسهيلها تحجب على القسم الثاني المساعدات بل و تصعب عليهم حياتهم من خلال عدم تقديم الخدمات الاساسية لها ـ (شاهين، فلسطين في عين العاصفة ... و الخيارات البديلة برسم التاجيل، 2011)

فالمستوطنات في تزايد مستمر في أراضي السلطة الفلسطينية و بما ان الأخيرة لا تمتلك أية ولاية على هذه المستوطنات لا اقليمية و لا وظيفية و لا شخصية وانما تعود هذه جميعها لاسرائيل وفقاً لاتفاق السلام أي تصبح الأراضي المتزايدة للمستوطنات تابعة لاسرائيل وليس للسلطة الفلسطينية ، أي مزيد من خسارة الأرض ، و المثال على ذلك مستوطنة إرئيل قرب نابلس فهي تقع داخل الضفة الغربية و ليس على اطرافها المحاذية لاسرائيل فلو فرضنا ان هناك تبادل في الأراضي بين اسرائيل و دولة فلسطين المفترضة عندئذ تضم اسرائيل شريط طويل من أرض الضفة فضلاً عن المستوطنة (تيلي، 2012)، هذا ان حصل تبادل و لم تنمو المستوطنة نمواً طبيعياً على حد تعبير الاسرائيليين لتضم هذه الأراضي بحيث تصل الى دولتهم .

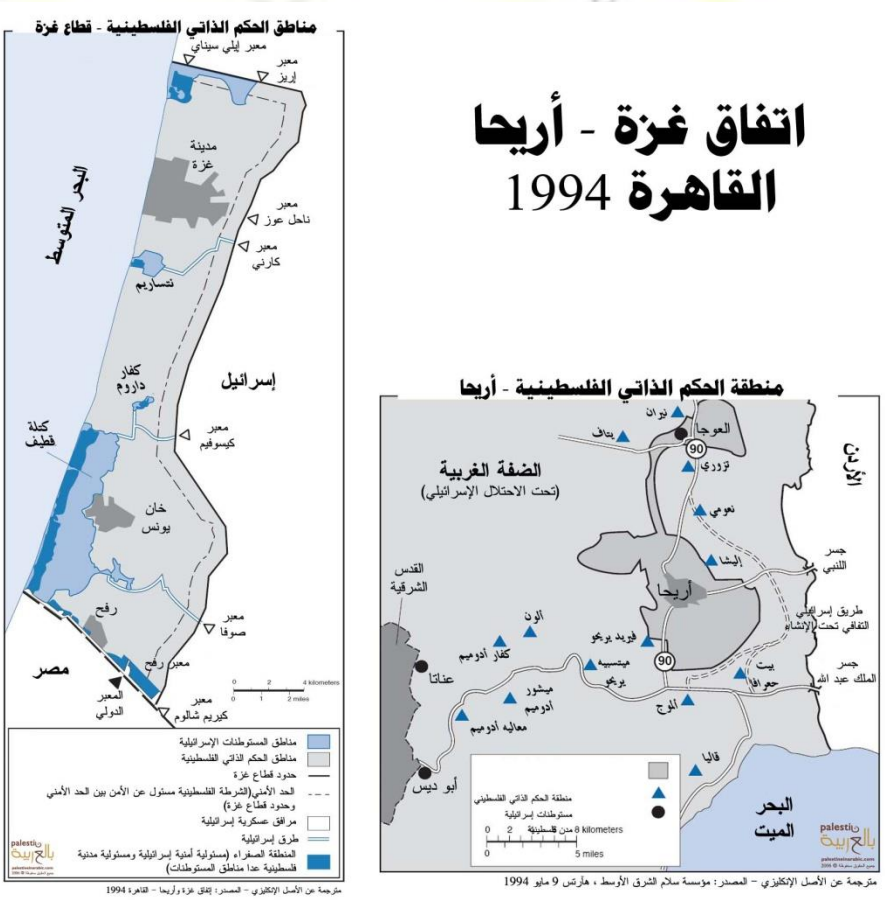

الخريطة رقم –1– اتفاق غزة – اريحا القاهرة 1994 (1994)

الخريطة رقم –2– اوسلو 2 (1995) (1995)

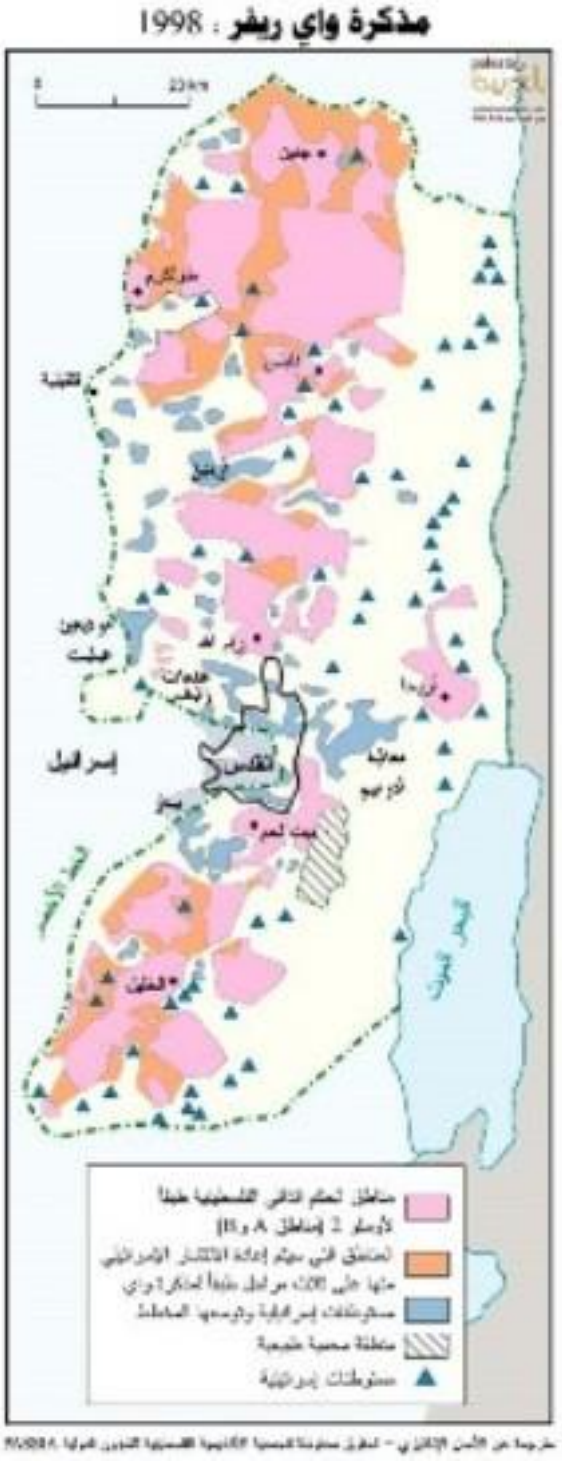

الخارطة رقم –3– اتفاق واي ريفر (ريفر)

و من هنا نتحدث عن طبيعة هذه الدولة

هناك أكثر من مقترح اسرائيلي لطبيعة هذه الدولة ، فهناك من يقترح لها نموذج فنلندا وهو ما تم طرحه من قبل مدير ديوان رئيس الوزراء إرئيل شارون . دوف فاسيغلاس . إثر انسحاب اسرائيل الأحادي من غزة إذ قال " ان شارون استهدف عملياً إفشال الضغوط عليه للانسحاب من الضفة الغربية ولتنفيذ خريطة الطريق " و"وضع عملية السلام فيما يشبه الثلاجة وفرض شروط متلاحقة على الفلسطينيين قبل اعطائهم أي شيء الى أن يصبحوا فنلنديين " و لا أدري إن كان يقصد بالفلنديين كما أوضح داود تلحمي من انها . أي فنلندا . واحدة من أكثر الدول تطوراً على صعيد التنمية البشرية والأقل فساداً في العالم (تلحمي، 2008 – 2009، صفحة 4)، أو انها وفقاً لتاريخها كانت تحت الاحتلال السويدي ومن ثم اصبحت دوقية تابعة لروسيا القيصرية والتي استقلت عنها بعد الثورة البلشفية (الويكابيديا) ، يمكن القول ان المعنى يكمن في ضمير فاسيغلاس ،لكن الأقرب الى المنطق ان تأخذ صفة دوقية تابعة لإسرائيل ، وفي الحقيقة فان اسرائيل غير راغبة بالتنازل عن الضفة الغربية . فهي جزء من اسرائيل القديمة أو التوراتية كما يعتقدون اما غزة فليست كذلك . و اذا كان هناك من يعتقد ان الانسحاب من غزة يضمن التخلص من أعبائها و ان هناك إمكانية ولو بعيدة لقيام دولة فلسطينية في المستقبل فلتكن في غزة ، وبالفعل في مرحلة من المراحل كانت هناك إشارات لان تمتد غزة لتأخذ بعض الأرض من شبه جزيرة سيناء وتصبح الدولة الفلسطينية الى الغرب من اسرائيل و ليس شرقها وغربها .

أما نتنياهو فقد لمح عن تصوره للدولة الفلسطينية من خلال طرحه لنماذج بورتريكو و موناكو و اندورا ، فبورتريكو مستعمرة أمريكية على البحر الكاريبي و هناك طرح لان تنضم الى الولايات المتحدة ،وإمارة موناكو تحيطها فرنسا من جميع الجوانب و تتولى عنها الأمن و الدفاع الخارجي ، و إندورا فهي أيضاً "دويلة " صغيرة تقع بين فرنسا واسبانيا وهي ذات سيادة ثنائية بين رئيس الدولة الفرنسية وأسقف أورخيل في اسبانيا (تلحمي، 2008 – 2009)، و جميع هذه النماذج لا تمتلك فيها السلطة الحاكمة استقلال حقيقي أو سيادة حقيقية و إنما حكم ذاتي بشكل أو بآخر و هو ما يُطرح دائماً للدولة الفلسطينية المنتظرة ، فغالباً ما حاولت اسرائيل المناورة فيما يتعلق باقامة دولة فلسطينية وحتى اتفاقات السلام التي وقعتها و تصريحات قادتها منذ

رابين "بطل السلام "(كذا) عن الدولة الفلسطينية تم التراجع عنها ، و تحويلها الى اقامة حكم ذاتي ، و من جاء بعده كان أكثر تشدداً في التأكيد على مسألة الحكم الذاتي واستبعاد اقامة دولة فلسطينية * و هو ما لا يرضى به الفلسطينيون .

ثانياً – الشعب

يشكل الشعب المكون الثاني لقيام الدولة فكما لا يعتقد قيام دولة دون وجود أرض فلا بد لهذه الأرض من سكان يشغلونها و إلا فبمن تقوم الدولة ومن يتولى شؤونها واستمرارها ؟ فبدون الشعب تموت الدولة وتنتهي .

طبعاً من المعروف للجميع ان الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين في معظمهم لاجئين خارج أرضهم نتيجة الاحتلال الصهيوني الذي استولى على معظم أرضهم سنة 1948 و طردهم منها ،ورغم ان الأمم المتحدة اشترطت على اسرائيل عودة الفلسطينيين الى أراضيهم قبل قبولها دولة عضو فيها إلا ان هذا الشرط لم يطبق وبقي هؤلاء لاجئين الى يومنا هذا. أما من بقي فقد مورست اجراءات تعسفية ضده ، رغم ادعاء الصهاينة منذ البداية انهم لن يضروا سكان البلد *، الذين بقوا في الأراضي المحتلة عام 1948 من مثل اعتبار الكثير منهم غائبين وبالتالي حرمانهم من ممتلكاتهم في ظل قانون الغائب الحاضر ومصادرة الاملاك الفلسطينية فضلاً عن الحد من حرياتهم الشخصية وأضيف الى هؤلاء الفلسطينيين بقية سكان الضفة والقطاع والقدس الشرقية بعد حرب 1967 الذين رزحوا تحت الحكم العسكري الى ان تم تسليمها . عدا القدس . الى السلطة الفلسطينية في ضوء اتفاق أوسلو ،والذي في ظله افترض اللاجئون انه سيسمح لهم بالعودة إلا ان اسرائيل آثرت الى أن تترك مسألة عودتهم الى اتفاقات الوضع النهائي مع مسألة القدس و الحدود .

دخل الفلسطينيون مفاوضات السلام كما أسلفنا بحسن نية كبيرة ـ و ربما لم يكن أمامهم خيار آخر ، فقد تغير الوضع الدولي و الاقليمي بشكل كبير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و انفراد الولايات المتحدة بعدها القطب الأوحد و شنها حرب على العراق بعد دخوله الكويت ، ووقوف الفلسطينيين الى جانب العراق في تصرفه هذا ، الأمر الذي جعلهم يخسرون بعض التعاطف العربي و بالذات الخليجي ـ أدرك الفلسطينيون انهم في عالم جديد و متغير ولابد لهم من التكيف مع المتغيرات الجديدة وظنوا أن هناك

* قال إيهود باراك الذي أصبح رئيس للوزراء و التقى عرفات عام 2000 في المفاوضات التي وصلت الى طريق مسدود " ان الحل مع الجانب الفلسطيني ربما يحتاج الى الانتظار الى ما بعد سنة 2028 ، حين يكون الأحياء من اللاجئين الذين ولدوا في الأراضي التي اقيمت عليها اسرائيل في سنة 1948 قد ماتوا " أي أن تنتهي أية إمكانية لمطالبتهم بأرضهم من وجهة نظر اسرائيل ـ (تلحمي، 2008 – 2009، صفحة 3)

* غالباً ما ادعى القادة الصهاينة انهم لن يضروا سكان البلد الحاليين ، إذ أكد كل من وايزمن وغرونباوم بان الاحتلال اليهودي لفلسطين اسند على وسوف يستمر ... بدون أي أذى للسكان الحاليين ، يهوداً أم عرب ، و بدون التفكير باستبدال أي أحد (Abed, 1990, p. 4)

إمكانية حقيقية لقيام دولة فلسطينية ، لذا عندما دخلوا المفاوضات حملوا معهم حقوقهم القومية بكونهم شعب له حق في وطنه واعتقدوا بامكانية تحقيق ذلك بعد انتهاء الفترة الانتقالية و قيام الدولة (Newman & Falah , 1997) ، لكنهم كانوا واهمين ، فاسرائيل تقف أمامهم بالمرصاد.

يعترف الجميع بان اسرائيل دولة قومية وهي نفسها لا تكف عن القول بذلك والتأكيد عليه و وصل بها الأمرلمطالبة الفلسطينيين الى الاعتراف بها دولة يهودية كشرط لاستمرار المفاوضات وهو ما يمس وضع ما يسمى بعرب اسرائيل وهم الفلسطينيون الذين بقوا في وطنهم ولم يغادروه عام 1948 فهل يصبحون يهوداً أم ماذا يحل بهم ،هل يجبرون على مغادرة البلد رغم انهم يشكلون 20 %من سكانه ، وأيضاً لا يجوز الاعتراف بها دولة يهودية فهذا يلغي حق الفلسطينيين في العودة ذلك ان اسرائيل الممتدة بشكل مستمر ستصادر حق أي فلسطيني يرغب بالعودة اذا كان من الأراضي التي تسيطر عليها باعتبارها يهودية (الخالدي ا.، لايمكن للفلسطينيين ان يكونوا صهاينة) ،أي ان كان هناك اعتراف فلسطيني بيهودية الأرض اذاً فلا حق للفلسطينيين اللاجئين بالعودة إليها فأي حق يمتلكون مع وجود ملاك شرعيين هم اليهود (قاسم، 2011) ،و هنا ننفي نضال شعب بأكمله منذ 1948 ولحد الآن يسعى للعودة الى وطنه بعد طرده منه بالقوة .

تدعي اسرائيل دائماً ان هناك مشكلة في التوازن الديمغرافي بين العرب و اليهود سواء داخل فلسطين (الكبرى) أو على صعيد الوطن العربي ، فهي تشعر ان ميزان الكفة يميل دائماً لصالح العرب . عدوها اللدود . و حتى في حال عقد اتفاقات سلام مع دول الجوار لا يزال الخطر باقياً ، فمشكلة اسرائيل دائماً هي مع جيرانها العرب، فقد قال أبا ايبان مثلاً " ان مشكلة اليوتوبيا هي في انها لا توجد ، فالكتّاب الذين وصفوا المجتمع المثالي عادة ما سعوا لان يضعوا يوتوبياهم في جزر مهجورة أو على قمم جبال لا يمكن الوصول اليها ،و بهذا تجنبوا الشرطين اللذين يجعلان من اليوتوبيا مستحيلة : الحدود و الجيران " (Navon, 1992, p. 52)، و بما أن الغرض من إنشاء اسرائيل كان في إنهاء معاناة اليهود بايجاد وطن خاص بهم فلا بد من الحفاظ على هذا الوطن بالتخلص من تهديد اعداءه . أي الفلسطينيين فلا مجال لهم فيها .

و اذا افترضنا قيام الدولة فان احدى المشكلات التي ستواجهها هي مسألة بناء الامة ،اذ لا يمكن الاكتفاء بالقول ان الدولة تمتلك شعب و يكون هذا الشعب مجرد رقم أو ذرات فردية متناثرة ، يمتلك الفلسطينيون هوية قومية جامعة يتمسكون بها جميعاً و لم يتنازل عنها أحد وهنا تتجاوز الدولة المفترضة أهم مشكلة ممكن ان تواجهها دولة فتية من حيث وجود هوية جامعة تجعل من المجتمع كتلة واحدة أو لنقل امة واحدة و هذه احدى الميزات التي يتمتع بها الشعب الفلسطيني ، لكن هذا لا يمنع

من القول ان هذا الشعب مقسم الى عدة اجزاء هي : اللاجئين في الدول العربية و الغربية ، فلسطينيي الضفة والقطاع ، و الفلسطينيين الذين بقوا في اسرائيل أو ما يسمى بعرب اسرائيل ، و كل من هؤلاء يحمل تجربة تختلف عن غيره و إن كانوا جميعاً يشتركون في المعاناة سواء من الاحتلال أو من حياة اللجوء و من ثم اذا عاد جميعهم الى الوطن من الممكن ان تظهر بعض مشاكل الاندماج فيما بينهم ،وعلى الدولة أن تضع الحلول المناسبة لها . و نضيف الى الاجزاء السابقة ، التقسيم الجغرافي . العمودي . للسكان ما بين الضفة و غزة . فضلاً عن التقسيم الطبقي ما بين أغنياء و فقراء . ، كان الجميع في السابق يشعرون انهم شعب واحد ، إلا انهم اختلفوا بعد ذلك اختلافاً سياسياً ، اذ انقسموا ما بين سكان الضفة و سكان القطاع و عرب 48 و اللاجئين ، اي ان الشعب الواحد انقسم على نفسه و حصل نوع من التمترس وراء كل قسم (هلال، الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني، 2010)، و بهذا يمكن القول انهم لم يعودوا يشكلون كتلة واحدة كما كان الحال في السابق أي لا وجود حقيقي لما يسمى بالشعب ، إذ تحاول اسرائيل ان تظهر الفلسطينيين كأنهم تجمعات (اثنية) هنا و هناك و لا يوجد ترابط حقيقي بينهم يؤهلهم لتشكيل دولة .و يمكن ان يقول المرء انه من الممكن أن يكون داخل الدولة الواحدة خلافات من مثل هذه ، لكن المختلف هنا ان الجميع مقسمين جغرافياً فعلاً و التواصل الذي يحصل بين البعض منهم انما يحصل عبر الفضاء السايبري . على الانترنت . لكن التواصل الحقيقي شبه معدوم و حتى إن أراد البعض من اللاجئين . من حاملي جنسيات الدول الغربية . زيارة أقاربهم في أراضي السلطة و هي عملية كانت ممكنة الى حد ما أوائل قيام السلطة نتيجة قبول اسرائيل منحهم تأشيرات دخول الا ان هذه المسألة أصبحت شبه مستحيلة لسببين ،الأول صعوبة الحصول على تأشيرة و الثاني صعوبة الحياة في الأراضي الفلسطينية اذ تضيق اسرائيل سبل الحياة على الفلسطينيين لتجعل من الحياة اليومية مشقة كبرى يصعب تحملها على الساكنين في البلد ،فما بالك بالوافدين ، أي الغاء فكرة العودة يوماً .

أصبحت العودة مجرد حلم،واذا ما أرادت الدولة الفلسطينية ان تعتمد على عودة اللاجئين و قيامهم بملء الفراغ الاقتصادي والاجتماعي و العلمي نتيجة للمهارات التي اكتسبها هؤلاء في أماكن اللجوء فان ذلك مجرد حسن نية من جانب الفلسطينيين وخيار يجب ان يلغى من حساباتهم ، اذ ترفض اسرائيل عودتهم و طرحت مسألة عودة عدد محدود جداً منهم أما الباقين فيخيرون بين التوطين والتعويض و حتى هذا التعويض لا تقوم هي بدفعه ،وانما يشكل صندوق لهذا الغرض تتولى الدول المانحة تمويله .

ثالثاً– سلطة سياسية ذات سيادة

وضع الفقهاء شرط السلطة كأحد مقومات الدولة . وأضاف البعض الآخر شرط السيادة * . فليس من الطبيعي أن تكون هناك دولة دون أن يكون هناك من يتولى ادارة شؤون الحكم فيها .

اذا تحدثنا عن اتفاق أوسلو ونتائجه فقد تشكلت أولاً السلطة وفق اتفاق غزة أريحا من هيئة من 24 شخصاً (الفقرة 1 م 4) ،جمعت هذه الهيئة السلطات التنفيذية والتشريعية وكانت مسؤولة بشكل غير مباشر عن القضاء من خلال اقامة جهاز قضائي مستقل (اتفاق غزة اريحا الوثيقة رقم A/49/180)، الا انها بعد ذلك قامت باجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني المتكون من 82 عضواً . وفقاً للاتفاق المؤقت لغزة أريحا (الاتفاق المؤقت بشان الضفة الغربية وقطاع غزة 1995 الوثيقة رقم A/51/889). الذي حصدت منظمة التحرير معظم مقاعده . اذ قاطعت حركة حماس هذه الانتخابات و كذا الجهاد الاسلامي والجبهتين . و تولى الزعيم الراحل ياسر عرفات رئاسة السلطة الفلسطينية في حين شغل العائدون من الخارج من منظمة التحرير معظم وظائف السلطة ، لتصبح السلطة قائمة على غرار نظام العوائد فأصبحت السلطة غنيمة وكان لهذا أثر سلبي في مستقبل السلطة ، إذ تشكلت على أساس الولاء و ليس الكفاءة مما أثر في مستوى أدائها بعد ذلك ، و يرجع البعض هذا الأمر الى دور الزعيم الراحل ياسر عرفات الذي أقام بنية للحكم على أساس " شخصاني تقليدي "إذ توزع الأفراد على أجهزة السلطة وفقاً لعلاقتهم به قرباً أو بعداً (الجرباوي، 2008).و ربما ان ياسر عرفات أراد . اعتقاداً منه بنجاعة عملية السلام و امكانية قيام دولة فلسطينية . أن تحل السلطة الفلسطينية محل حركة فتح على الخصوص و منظمة التحرير عموماً و تقوية هذه السلطة الناشئة بكوادر الحركة (هلال، الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني، 2010). كما يمكن القول ان ياسر عرفات لم يخرج عن النمط السائد في الدول العربية الذي يقوم في معظمه على تولية الاشخاص الوظائف العامة على اساس الانتماء و الولاء و ليس الكفاءة ، و كان هذا ما فعلته حركة حماس عندما تولت السلطة بدورها و من هنا لم تخرج عن النمط السائد في المنطقة .

و هناك من يرجع الأمر لطبيعة العلاقات التي كانت سائدة في الأراضي المحتلة ، فمن طبيعة وسياسات أي محتل ان تهدم العلاقة بين المواطن و السلطة اذ انها علاقة قائمة على الاستغلال و القهر والاستعباد وأحيانا الاستبعاد وعندما يخرج تبقى

* وهناك قسم لم يجعل من السيادة شرطاً اذ ان الكثير من الدول قائمة لكنها منقوصة السيادة كأن تكون هناك أعمال حربية في جزء من الدولة مع دولة أخرى أو مع حركة انفصالية تسيطر على جزء من الأرض أو حصول تمرد او غيرها من الامور أو ان تكون الدولة تحت الوصاية الدولية لكن هذا لا يمنعها من امتلاك سيادة .

آثار هذه العلاقة ماثلة في الاذهان وتحتاج فترة لان تزول ،بالتالي تكون فترة ما بعد الاحتلال فترة غير مستقرة وغالباً ما تسيطر على السلطة نخب معينة (Concepts and dilemmas of state buildig in fragile situations from fragility to resilience, 2008) ، بحجة قيادتها للنضال ضد المحتل أو انها تولت التفاوض على خروجه أو تمكنت من الاستيلاء على السلطة بعد خروجه لكونها الأقوى في المجتمع وغيرها من الأسباب، لكن لهذا آثاره السلبية على العموم اذ ان كوادر منظمة التحرير . و بعد ذلك تبعت خطاها حركة حماس . ملئت المواقع المختلفة في السلطة و أصبح عضو المنظمة أو الحركة موظف يستلم راتبه من السلطة و بالتالي ارتبط مصيره بها ، و من هنا ارتبط مصير منظمة التحرير بالذات بمستقبل السلطة و بدل من أن تمتلك ارادتها الحرة أصبحت المنظمة تخضع للشروط التي تفرض على السلطة الفلسطينية من الخارج [*] أو حتى من الداخل مما أضعفها خصوصاً و ان الفساد والترهل أصاب الكثير من أعضائها .

حملت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها بذور عجزها ، إذ ان اتفاق أوسلو 1 (اتفاق اوسلو 1 الوثيقة رقم A/48/486) و 2 (2) و غزة اريحا (1994)، (اتفاق غزة اريحا الوثيقة رقم A/49/180) جعلا من هذه السلطة مقيدة الأرادة اذ لاتمتلك حرية التصرف في معظم الأمور إلا بالرجوع الى اللجان المشتركة (الفلسطينية – الاسرائيلية) في مختلف المواضيع كي تعطيها الموافقة على هذا التصرف أو ذاك فحتى التشريعات الداخلية يجب أن تصدر وفق هذا النمط [**] وألا تتجاوز الارادة الاسرائيلية ،و كذا الكثير من الأمورالتي لا بد من الرجوع الى اسرائيل فيها .

تعاني السلطة السياسية في فلسطين حالياً من انقسام واضح بين سلطتين واحدة في الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة ، و كل منهما تسيطر على المؤسسات الموجودة في منطقة جغرافية معينة ـ و هناك تنازع بين السلطتين ترتفع حدته أحياناً لتصل الى المواجهة المسلحة و قد تخفت لتظهر أمارات المصالحة وفقاً للضغوط أو العوامل الموضوعية ،وما يحصل حالياً في القيادات الفلسطينية الحالية من انقسام و تنازع وخلافات بينها ـ سواء داخل الحركة الواحدة أو بين بعضها البعض . يعتقد

[*] وصل الأمر بالسلطة الفلسطينية الى ان وحدة دعم المفاوضات وهي جزء من دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير تديرها و تمولها الشركة البريطانية للأبحاث آدم سميث و هذه الشركة ممولة بدورها من الحكومة البريطانية و هو أمر كبير الأهمية ذلك ان العمل الذي تقوم به هذه الوحدة من أهم وأخطر الأعمال يخضع لشروط المانح الغربي والذي يطلع على كل صغيرة وكبيرة وعلى التحركات وتوجهات السلطة في عملية التفاوض مع اسرائيل ان لم يكن يوجهها (شاهين، الحراك الشعبي الفلسطيني :عين على التغيير و اخرى على مقاومة الاحتلال، 2011)

[**] انظر الفقرات 2،3 ،4 ،5 ،6 ،7 ، 8 من المادة السابعة من اتفاق غزة اريحا ، و كذلك انظر فق 5 و 6 من المادة 18 من الاتفاق الاسرائيلي – الفلسطيني المؤقت بشان الضفة الغربية و قطاع غزة 1995 ـ (الاتفاق المؤقت بشان الضفة الغربية وقطاع غزة 1995 الوثيقة رقم A/51/889)

البعض انها أزمة متاصلة في هذه القيادات يرجع بنا الى تاريخ القيادات الفلسطينية في ظل الانتداب البريطاني إذ تميزت النخب آنذاك بوجود خلافات . يدعمها البريطانيون تماشياً مع سياسة فرق تسد . تصل أحياناً الى حد العنف ، و هي في نفس الوقت على علاقة طيبة بالمستعمر (الشريف، الاخفاق التاريخي :فشل النخبة الفلسطينية في تاسيس دولة، 2008 ـ 2009) ،و هنا تكمن المفارقة ، اذ بدل ان تكون العلاقة نارية مع المستعمر و أخوية مع أبناء الوطن الواحد نجد العكس ، الأمر الذي يدعم المشروع الصهيوني في فلسطين الى يومنا هذا من خلال عدم وجود قيادة موحدة . عدا في مرحلة ياسر عرفات في السلطة والذي نجح الى حد ما بتوحيد الفلسطينيين . تجمع الناس بوجه عدوهم وانما تجمع بعض الفلسطينيين ضد البعض الآخر .

يقع على عاتق السلطة الفلسطينية مهام عدة لعل أهمها بناء الدولة ، هناك تعاريف كثيرة لبناء الدولة ،يتعلق معظمها بانشاء المؤسسات أو تعزيز القائمة منها مثل "انه العمل على انشاء ، أصلاح أو تقوية مؤسسات الدولة " أو كما عرفها فوكوياما بانها "ايجاد مؤسسات جديدة للدولة و تعزيز تلك القائمة منها " (Concepts and dilemmas of state buildig in fragile situations from fragility to resilience, 2008, p. 14) ،و هنا تقع مهام صعبة على السلطة في ضوء القيود التي وضعتها اتفاقات السلام ولربما المؤسسات التي ركزت هذه الاتفاقيات على تشكيلها هي المؤسسات الامنية اذ ان المهمة الامنية هي أهم ما يشغل اسرائيل فقد حاولت إلقاء عبء الأمني الداخلي على السلطة الفلسطينية ، و رغم ان الأمن من مهام الدول لكن من المفترض ألا تصبح الدولة فقط دولة حارسة . و هنا حارسة بدلاً من الغير . و انما عليها مهام أخرى لكن من الواضح انه أصبح المهمة الرئيسة و هذا ما قاله صائب عريقات يوماً عندما قال انهم سيكفون عن لعب دور المحتل بالنيابة عن إسرائيل .

وفقاً لاتفاق غزة أريحا و أوسلو1و 2 فان للفلسطينيين الحق بضمان الأمن الداخلي أما الأمن الخارجي فمسؤولية اسرائيل و كذا من مسؤوليتها ضمان أمن المستوطنات و من فيها ،و تعود مسألة حماية الأمن العام الى قوة شرطة فلسطينية . تشكلت في معظمها من الفلسطينيين العائدين من الخارج من منظمة التحرير . و لا يحق للسلطة اقامة أي قوة أخرى عدا الشرطة أي لا يحق ان يكون لها جيش خاص بها (اتفاق غزة اريحا الوثيقة رقم A/49/180) (الاتفاق المؤقت بشان الضفة الغربية وقطاع غزة 1995 الوثيقة رقم A/51/889).

قد تبرز مشاكل أمنية عدة تواجه الدولة الفلسطينية الناشئة منها حماية أمن الدولة و سلامتها الاقليمية من عدة جوانب أو جهات وفي عدة حالات ، إذ قد تواجه تهديد من الداخل أو من الخارج ، من الخارج من أحدى دول الجوارالعربية أو دولة بعيدة تناصب الدولة الفلسطينية العداء و تهاجمها من الجو أو البحر أو بالصواريخ البالستية بعيدة المدى أو من اسرائيل ، أما من الداخل فمن داخل فلسطين من الفلسطينيين الرافضين لعملية السلام ، أو من الاسرائيليين الساكنين في المستوطنات الاسرائيلية داخل فلسطين أو من داخل اسرائيل من الاسرائيليين . كأفراد أو جماعات . القاطنين فيها (Sayigh, 1995) ، فمن يتولى الدفاع عن فلسطين . الدولة . وهل ستتولى اسرائيل فعلاً مسألة الأمن الخارجي في حالة ان افترضنا ولو مجرد افتراض قيام دولة أجنبية بمهاجمة فلسطين . صحيح انه أمر بعيد الاحتمال . هل ستدافع اسرائيل عن فلسطين و تحترم التزاماتها .

ألا يمكن أن تقوم اسرائيل هي نفسها باجتياح أراضي الدولة الفلسطينية . و هو ما تفعله دائماً رغم الاتفاقات الدولية الا اننا هنا نقصد بشكل دائمي . بعد افتراض قيام الدولة بحجة اتخاذها إجراءات تهدد أمن دولة اسرائيل أو انها قامت بأعمال عدائية تجاهها فكيف تدافع الدولة عن نفسها أم تنتظر أن تأتي قوات الأمم المتحدة لتفصل بين الطرفين ، و أليس من الممكن ان تعاود اسرائيل احتلال فلسطين بحجة وجود تهديد عسكري عربي أو حتى اسلامي محتمل لأمنها عندئذ تعود فلسطين لتشكل عمق ستراتيجي لاسرائيل وجزء من ضمان أمنها الحيوي (Sayigh, 1995) ، ألا تحتاج فلسطين جيش خاص بها ؟

ترفض اسرائيل أن يكون لفلسطين جيش يتولى حماية أمنها و يمكن أن نقول أن هذا يأتي من سببين الأول انها في داخلها تدرك ان الفلسطينيين يؤمنون بأن اسرائيل اغتصبت أرضهم و ان من حقهم ان يستعيدوها فلذلك وجود جيش لهذه الدولة من الممكن أن يمثل مشاكل دائمة لهم او يشعرهم بعدم الأمان ، اما الثاني ان اسرائيل لا تنتوي منح الفلسطينيين أكثر من حكم ذاتي و بالتالي في ظل هذا الحكم الذاتي تتولى هي مهمة الدفاع الخارجي ، ومن هنا كان التأكيد على تشكيل شرطة و قوة أمنية فحسب .

هناك رأي يتحدث عن صعوبة إنشاء جيش بالنسبة لدولة حديثة النشأة بحجة التكاليف الباهضة خصوصاً وان هذه الدولة معتمدة على المساعدات الخارجية ولا تمتلك اقتصاد قوي بالتالي ستوجه هذه المساعدات الى بناء قوة عسكرية قوية ومن ثم تؤثر في الانفاق على الجوانب الأخرى في الدولة ، ويستمر هذا الرأي بالقول ان بناء قوة الشرطة التي وضعها اتفاق غزة أريحا 1994 يكلف سنوياً وفقاً لتقديرات البنك الدولي 180 مليون دولار فما بالك بجيش كامل، و يضيف أصحاب هذا الرأي ان هذا الأمر سيكون له أثرين سلبيين الأول داخلياً ، فضعف الانفاق الداخلي مع استهلاك الاقتصاد من قبل الجيش يزيد من عدم

الرضا من قبل المواطنين و الذي يكون له أثر في عدم الاستقرار الأمر الذي لا ترغب به حكومة أو دولة مستقرة فما بالك بدولة حديثة النشأة ، والأثر السلبي الثاني خارجي إذ ان وجود قوة عسكرية متنامية من الممكن ان تُشعر دول الجوار بالخطر والتي تلجأ الى زيادة قوتها العسكري وتدخل هذه الدول سباق تسلح متنامي ومن هنا بدل من يتحقق الغرض من وجود العسكر تصبح الدولة اقل أمناً (Sayigh, 1995). يمكن ان نرد على هذا الرأي بالقول لو كانت كل الدول التي تنشأ حديثاً خصوصاً تلك التي قامت بعد خروج الاحتلال لا تمتلك جيش نظراً لضعف مواردها لظلت كل ان لم نقل معظم دول العالم الثالث بدون جيش أو قوة عسكرية تدافع عنها ، أما مسألة قلق الجيران ، فكل دول العالم تمتلك جيش و لها جيران أيضاً يمتلكون جبوشا بدورهم و هناك سباق تسلح بينها احياناً لكن هذا لايمنعها من امتلاك جيش أو قوة عسكرية رادعة تصد أطماع جيرانها أولاً فيها .

احترمت السلطة الفلسطينية الاتفاقات التي وقعتها وشكلت قوة أمنية شغل اعضائها الفلسطينيون العائدون من الخارج من منظمة التحرير (Newman & Falah , 1997)، وتولت جهات أجنبية متمثلة بـ "بعثة شرطة الاتحاد الأوربي في الأراضي الفلسطينية " و الجنرال الأمريكي كيث دايتون مهمة تدريب قوات الأمن الفلسطينية (الخالدي و سمور، 2011)، و للمفارقة فان هذه القوات أصبحت من وجهة نظر الكثيرين تقوم بالمهام الامنية بدلاً من قوات الاحتلال الاسرائيلي الذي كانت الكثير من المهام الامنية تمثل عبئاً مالياً كبيراً عليه فضلاً عن الاعباء الأخرى المتمثلة باحترام تعهداته الدولية و الاقليمية . لا تمتلك السلطة الفلسطينية حرية تحريك هذه القوة اذ من المفروض ان تعود الى اسرائيل ، فهناك لجان أمن مشتركة لا بد من العودة إليها و طرق وأماكن لا تستطيع الشرطة الفلسطينية دخولها وأخرى تحتاج لموافقة اسرائيلية للمرور بها مع اعطاء تفصيلات بكل شيء :الآليات و الأفراد و الوقت و التسليح والجهة المعنية بالتحرك (الاتفاق المؤقت بشان الضفة الغربية وقطاع غزة 1995 الوثيقة رقم A/51/889) . أي ان الشرطة الفلسطينية كما لو كانت شرطة تابعة لدولة اسرائيل و ليس شرطة خاصة بدولة فلسطين ، فكيف يمكن ان تعتبر من مؤسسات الدولة و هي تابعة لدولة أخرى !

و هناك مسألة أخرى ألا وهي الأمن في جزئي الدولة المفترضة ، إذ ان في كل من الضفة و القطاع قوة أمنية خاصة بها و منفصلة عن الأخرى ، فهل اذا قامت الدولة ستتوحد القوتان في قوة واحدة و تتبعان قيادة موحدة ، وهنا لابد من ذكر انه في ظل الخطة التي وضعها رئيس الوزراء الفلسطيني السابق سلام فياض لقيام دولة فلسطينية منتصف 2011 يلاحظ انه وضعها لتطبق في الضفة الغربية ونجحت القوة الأمنية فيها الى حد ما إذ شهدت نوع من الاستقرار الداخلي أمنياً من حيث عدد الجرائم

والمشاكل التي يعاني منها أي مجتمع و الذي تكون من مهام الشرطة المحلية مواجهته(Lavie, 2011) ، ولربما هذه الخطة هي خطة مرحلية تهدف لان تشمل الضفة أولاً و تتسع لتشمل القطاع عندما تحين الفرصة لذلك .

أما الأمن الخارجي و الذي يقع على عاتق اسرائيل وفقاً لاتفاقات السلام ، فهل ستكون اسرائيل ملزمة بالدفاع عن كل ما يهدد أمن فلسطين ! بصراحة أمر يصعب تصوره ،لذا يقترح البعض اعتماد الدولة على التزام المجتمع الدولي بحماية أمنها ، بان توضع قوات دولية متعددة الجنسيات على الحدود لحماية أمن هذه الدولة (Sayigh, 1995) ، أي ان هذه الدولة ستظل عبء على المجتمع الدولي في كل الأمور وأهمها أمنها فأي دولة هذه لا تمتلك أبسط مقومات السيادة .

اعتقدت قيادة منظمة التحرير في اتفاق أوسلو انه خطوة على الطريق الصحيح نحو قيام دولة فلسطينية مستقلة لكنها كانت مخطئة منذ البداية ، إذ قدّم الفلسطينيون تنازلاً تلو الآخر دون أن تقدم اسرائيل تنازلات مماثلة ، و كانت نقطة البداية هي السبب ، اذ نتفق مع دجاني "..ان منظمة التحرير في اعترافها بدولة اسرائيل ، اعترفت بدولة اقليمية و دولة ذات سيادة ... لكن بدون حدود ثابتة . اسرائيل بدورها اعترفت بمنظمة التحرير ممثل للشعب الفلسطيني ، ... مجرد منظمة تعمل كشريك محاور مناسب ."(Newman & Falah , 1997, p. 125) لكنها لم تعترف بدولة فلسطينية ولا سيادة ولا أي شيء آخر، مع ذلك دخلت القيادة الفلسطينية المفاوضات واعتقدت بأن اتفاق أوسلو " انجاز عظيم للشعب الفلسطيني يخلق أول مرة في التاريخ وجوداً قومياً لهذا الشعب فوق أرض وطنه ، معتبرة ان عوامل السيادة الفلسطينية يمكن ان تتجمع بالتدريج وان في وسع الحكم الذاتي في الضفة الغربية و قطاع غزة ان يتطور بعد انتهاء المرحلة الانتقالية ، الى دولة فلسطينية مستقلة " (الشريف، اشكالية مابعد فشل مسار اوسلو وقفة عند بعض السجالات الفكرية، 2007، صفحة 16)، لكن ذلك لم يتحقق .

تقسم السيادة كما تعلمنا الى سيادة داخلية وأخرى خارجية ، الداخلية تتمثل في فرض الدولة سلطتها على اقليمها بمجمله وعلى السكان القاطنين فيه بغض النظر عن كونهم مواطنين يحملون هويتها أم لا ، أما السيادة الخارجية فتتمثل في حرية الدولة في اقامة العلاقات الخارجية وعقد المعاهدات والاتفاقيات و لانضمام الى الهيئات الدولية دون تدخل من أحد ، و عند محاولة تطبيق هذا الأمر على الدولة الفلسطينية المستقبلية نجد الآتي

فيما يتعلق بالسيادة الداخلية ،هل تستطيع الدولة الفلسطينية المنتظرة أن تمارس سلطاتها على الاقليم و سكانه ؟

أوجد اتفاق أوسلو أوضاعاً جغرافية يصعب معها فرض السلطة الفلسطينية على الأرض بأكملها ،فهناك المشكلة الأزلية المتمثلة بعدم وجود تواصل جغرافي بين الأراضي الفلسطينية . فالضفة و القطاع تفصل بينها أراضي اسرائيلية و كل منهما

مقسمة الى مناطق عدة كما أسلفنا، فالضفة قسمت ثلاث مناطق ، واذا كانت اسرائيل قد سلمت المناطق ا و ب للسلطة الفلسطينية الا انها احتفظت بمنطقة ج و هي تشكل المساحة الاكبر من أرض الدولة المقترحة و نجدها أي اسرائيل تتواجد في ا و ب من خلال نقاط التفتيش والسيطرات التي تقيمها فضلاً عن الاجتياحات المتكررة ،وهو أمر يمس السيادة الفلسطينية (تماري، 2009). لا يعطي الاتفاق بين الطرفين . الاسرائيلي و الفلسطيني . الفلسطينيين حق ممارسة السيادة على المستوطنات الاسرائيلية في أراضيهم إذ تعود السيادة فيها لاسرائيل مما يعني ألّا سلطة للدولة الفلسطينية على الاشخاص الموجودين على أراضيها من غير مواطنيها فضلاً عن المستوطنة نفسها في كل ما يخصها ، فهي تعتمد على اسرائيل في تسيير كل أمورها و منها أمنها ، أي ان الولاية الفلسطينية ولاية اقليمية و وظيفية و شخصية . الولاية الأقليمية على الضفة في ا و ب و ليس على ج و لا تشمل المستوطنات، و وظيفية من حقها ممارسة الصلاحيات التي أهلتها لها الاتفاقات . أي وظائف محدودة . أما الولاية الشخصية أي على الأشخاص فتشمل الفلسطينيين فقط ولا تشمل الاسرائيليين (2).

اذا كان هناك من يطالب السلطة الفلسطينية بالتنازل عن جزء من سيادتها في ضوء عصر العولمة و ما أخذ البعض يدعو إليه من تهافت السيادة نظراً لان الدولة اصبحت مخترقة بشكل كبير وان العالم أصبح قرية صغيرة بفعل التقدم التكنولوجي الهائل في المعلوماتية ووسائل الاتصال ، ففي مقابل هذا الراي لا يزال النظام العالمي قائماً على أساس نظام الدولة القومية الذي وضعت أسسه معاهدة ويستفاليا و من حق الدولة الفلسطينية المستقبلية ان تصر على حقها في السيادة .اما التنازل الجزئي عن السيادة مثلما يحصل عند الانضمام الى اتحاد ما مثل الاتحاد الأوربي . و الذي لم تتخلَ أياً من دوله عن حقها في السيادة على أراضيها وفق مفهوم الدولة القومية و انما تفويض بعض السلطات في بعض المجالات (الخالدي ا.، تعقيب على وجهة نظر غربية فيما يتعلق بحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، 2010) . فيمكن أن يحصل لكن بعد حساب المكاسب و الخسائر الناجمة عن ارتباط مثل هذا .

غالباً ما كان الاسرائيليون يرون ان السيادة التي يرغبون في منحها للدولة الفلسطينية هي على السكان لا على الأرض ، فمنذ البداية ، و كما أسلفنا منذ اتفاق كامب ديفيد و مع طرح مسألة الحكم الذاتي للفلسطينيين أوضح مناحيم بيغن ان اسرائيل تفهم انه "حكم ذاتي للسكان لا للأرض " و مع مرور الزمن لم يتغير الفهم الاسرائيلي للأمور. رغم ادعائاتهم المتكررة بعكسها . إذ ان النتيجة التي وصلنا إليها اليوم تتفق مع ما قاله بيغن قبل كذا عقد من الزمن (الحسن، 2010) .

وأيّ سيادة هذه التي نتكلم عنها اذا كانت السلطة تحتاج الى موافقة اسرائيل لبناء الطرق والى موافقتها على استيراد المعدات وعلى معظم الامور الاقتصادية الأخرى (الخالدي و سمور، 2011) ، لا بل ان الساسة الفلسطينيون لا يستطيعون التنقل ومغادرة دولتهم الا بموافقة السلطات الاسرائيلية ، و قبل هذا كله من حق اسرائيل الاعتراض على التشريعات التي تصدرها السلطة الفلسطينية و إحالة الأمر الى اللجنة القانونية لتبت فيه (الاتفاق المؤقت بشان الضفة الغربية وقطاع غزة 1995 الوثيقة رقم A/51/889)، فاذا كانت السلطة لا تستطيع مخالفة الرغبات الاسرائيلية ومن حق الأخيرة نقض سياسات الأولى اذا هذه السيادة انما هي سيادة تابعة و ليست مستقلة .

في السيادة الخارجية لا تمتلك السلطة حق عقد المعاهدات والاتفاقيات أو اقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى وكل ما يبنى عليها من فتح لسفارات أو قنصليات أو بعثات دبلوماسية أو القبول بفتحها من الدول الأخرى في مناطق السلطة (الاتفاق المؤقت بشان الضفة الغربية وقطاع غزة 1995 الوثيقة رقم A/51/889) ، و هو ما يمس سيادة أية دولة اذ ان أهم ركن في اقامة أو مباشرة العلاقات الدولية هو وجود علاقات دبلوماسية و وجود أشخاص قائمين بها في مختلف دول العالم ، و حتى لو فرضنا ان الاتفاقية انما هي مرحلية تنتهي بقيام الدولة ، لكن واقع الحال ان الدولة التي ستقوم لن تستطيع تجاوز بنود الاتفاقية ما لم يتم ابطالها بالاتفاق بين الطرفين .

تخضع السيادة الخارجية أيضاً لضغوط دولية ، فالدول العظمى رفضت الخطوة الفلسطينية بالاتجاه الى الامم المتحدة للاعتراف بها كدولة ، إذ هددت الولايات المتحدة مثلاً السلطة بـ " اجراءات عقابية "منها وقف مساعداتها للسلطة ، هذا فضلاً عن التهديد باستخدامها لحق النقض الفيتو أمام أي قرار بهذا الشان في مجلس الامن (شاهين، الفلسطينيون بانتظار جلاء غبار "معركة ايلول " و تداعياتها، 2011) ، و هذا ما تحقق فعلاً مما اضطر الفلسطينيين لتقديم طلب دولة غير عضو الى الجمعية العامة ، مما يدل على ان ممارستها لسيادتها الخارجية مهددة بموافقة الدول صاحبة المصلحة في إجازتها من عدمها .

رابعاً ـ وجود اقتصاد قوي

يقع على عاتق اي دولة بناء سياسات اقتصادية سليمة تتلائم وتوجهاتها وتكون هذه المهمة أصعب عندما تكون الدولة وليدة و تزداد الصعوبة حينما تكون الدولة خارجة من احتلال والذي غالباً ما يكبلها بقيود كثيرة منها قيود اقتصادية تربطها باقتصاده ، الأمر الذي يجعل من الدولة الوليدة تابعة اقتصادياً ، و لعل هذه من أهم الامور التي تواجهها الدولة الفلسطينية ، فالاقتصاد الفلسطيني الناشيء اقتصاد تابع واعتمادي ومقيد وليس اقتصاد مستقل .

كيف يمكن للدولة أن تبني اقتصادها

لا بد للدولة من عدة أمور أولها حرية وضع السياسة الاقتصادية ،ثانيها امتلاك موارد أولية و موارد مالية ،و ثالثا لا بد لها من يد عاملة و الرابعة وجود بنية تحتية

من البديهي ان من مهام الدولة القومية في وقتنا الحالي وضع سياسة اقتصادية بما يتلائم و توجهها الاقتصادي وتعد حرية الدولة في وضع سياستها الاقتصادية أحد اهم معالم السيادة الوطنية والتي لا بد من ان تضمن التوازن الاقتصادي، فضلاً عن سلامة التوزيع بما يحقق العدالة الاجتماعية ، و هذا العامل الأخير مهم فوجود فروق اقتصادية هائلة بين طبقات المجتمع يخلق مناخ عدم استقرار الأمر الذي يهدد الأمن الداخلي للدولة خصوصاً عندما تكون دولة فتية و لا تزال هشة و قابلة للاختراق .

غالباً ما ربط الاحتلال الدولة المحتلة به اقتصادياً بحيث تبقى بعد خروجه مرتبطة به ،و يعد ربط عملة البلدين أحد السبل وغالباً ما تكون العملة واحدة فالجنيه الاسترليني كان عملة المستعمرات البريطانية والفرنك كان عملة المستعمرات الفرنسية و التي ظلت بعد استقلالها مرتبطة بهاتين العملتين و هذا ما سيحدث بالنسبة للدولة الفلسطينية اذ انها منذ قيام السلطة ليومنا هذا لايزال الشيكل الاسرائيلي الجديد هو العملة الرئيسية المتداولة ولم تفلح في اصدار عملة خاصة بها ، تحتاج الحرية و الاستقلالية الاقتصادية لان تكون هناك عملة خاصة بالبلد لكن السلطة مقيدة، اذ وفقاً للبروتوكول الرابع الملحق باتفاق اوسلو 2 يعتبر الشيكل الاسرائيلي الجديد عملة من العملات المتداولة فيها حتى لاغراض المعاملات الرسمية (المرفق الرابع البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية ، من اتفاق غزة اريحا الوثيقة رقم A/49/10) و هذا ما أكد عليه اتفاق باريس الاقتصادي المعتمد في التعامل بين الطرفين (الاقتصادي). و يعتقد الكثير من الاسرائيليين بمسألة ضرورة ربط عملة أي اقتصاد صغير بآخر اقوى منه ، اذ قال البروفسور ستانلي فشر نائب المدير الاداري السابق لصندوق النقد الدولي (2001) و مدير بنك اسرائيل في 2005 في معرض حديثه بشكل عام لربط عملة بلاده بعملة الولايات المتحدة ،انه "بالنسبة لاقتصاد صغير ، معتمد بشكل كبير في تجارته وصفقاته المالية و تحويلاته المالية على اقتصاد معين كبير فمن المنطقي تبني عملة ذلك الاقتصاد " (Plocker, 2005, p. 5) فهذا النمط في التفكير الاقتصادي مطبق فيما يخص فلسطين المنتظرة إذ ستكون اسرائيل الراعي وستمثل فلسطين العميل أو الزبون اي ستكون العلاقة زبائنية ، و سيستمرالزبون خاضع لارادة الراعي .

و لن تستطيع السلطة في الدولة المستقبلية ممارسة صلاحيات اقتصادية مستقلة فهي لا تمتلك حرية استيراد البضائع أو المتاجرة أو السيطرة على حركة الأموال أو أي عمل اقتصادي دون الرجوع الى اسرائيل اذ انها ملزمة بذلك وفقاً للبروتوكول الاقتصادي المرفق باتفاق غزة اريحا لعام 1994 (المرفق الرابع البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية ، من اتفاق غزة اريحا الوثيقة رقم A/49/10).

و لا تملك السلطة السيطرة على المعابر و بالتالي حرية نقل البضائع و تنقل الأشخاص ، و من ثم جباية الضرائب المترتبة عليها والتي تشكل مورد أساسي للدولة فمن يجبيها هي اسرائيل و المفروض ان تحولها للسلطة الا انها تستخدمها أداة للضغط فهي تعطى أو تمنع وفقاً للمصلحة الاسرائيلية ، ورغم وجود تعهدات دولية بتقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية كجزء من دعم عملية السلام إلا ان التمويل الأجنبي يستخدم كوسيلة للضغط والابتزاز السياسي من جميع الأطراف فغالباً ما يستخدم في الضغط من أجل العودة الى المفاوضات مع اسرائيل (هلال، اسئلة لمرحلة ما بعد أيلول، 2012). واذا أرادت السلطة الفلسطينية وضع سياسات اقتصادية خاصة بها و بما يتلائم مع امكاناتها و امكانات مجتمعها لواجهتها ضغوط من جهات عدة متمثلة بالجهات المانحة و الولايات المتحدة و المؤسسات الاقتصادية العالمية متمثلة بصندوق النقد والبنك الدولي و الوكالة الدولية للتنمية فضلاً عن الجهة الأهم المتمثلة بالاحتلال الاسرائيلي والذي لن يدعها تضع سياسات اقتصادية تهدده هو أو تحقق استقلالية اقتصادية لفلسطين (الخالدي و سمور، 2011).

فيما يخص الصناعة القائمة في أراضي السلطة فهي صناعات بسيطة و أولية ، و البروتوكول الاقتصادي يعفي البضائع المحلية من الضرائب بين الطرفين ما يعني اغراق السوق الفلسطينية بالبضائع الاسرائيلية إذ ان الصناعات الفلسطينية لن تكون قادرة على منافستها، كما يفرض نفس البروتوكول شروط بالا تلحق الصناعات المستقبلية الضرر بالصناعات القائمة في كل بلد مما يعني انه حتى لو رغب الفلسطينيون بانشاء صناعة متطورة مستقبلاً ستواجه الدولة عائقاً متمثلاً باتفاقياتها مع اسرائيل .

وتحتاج الصناعات المتقدمة الى أيدي عاملة ماهرة الا ان هذا من الصعب توفره اذ ان أغلب الأيدي العاملة الفلسطينية هي في قطاع البناء أو عمال زراعيين أو القطاعات البسيطة الأخرى و من هنا يحتاج الأمر الى تدريب العمالة الفلسطينية وهو أمر قد يأخذ وقت لكنه قابل للتحقق ، و هناك نقص في المواد الأولية اللازمة للصناعة و حتى المنطقة الحاوية للموارد و التي تشكل مركز محتمل للاستثمار المستقبلي . المنطقة ج في الضفة . لم تسلمها اسرائيل الى الفلسطينيين و ظلت تحت سيطرتها أي ان

السلطة يجب ان تواجه مشكلة الموارد الطبيعية و بالذات تلك غير المتجددة منها مثل الأرض و المياه (Abed, 1990)، فكلاهما ضروري لبناء الحياة للزراعة و الصناعة و للاستثمار ..الخ

لا بد من ذكر ان اسرائيل هي البلد الرئيس المستلم "للصادرات "الفلسطينية اذ تصل نسبتها الى 90 % من الصادرات الفلسطينية ، و رغم هذه النسبة فان تنقل السلع و البضائع الفلسطينية يواجه صعوبة في الحركة نتيجة الحواجز و نقاط التفتيش الاسرائيلية . اذ يصل عددها الى 500 . مما يعني خسائر مالية اضافية على الفلسطينيين (شاهين، الفلسطينيون بانتظار جلاء غبار "معركة ايلول " و تداعياتها، 2011).

يحتاج الاقتصاد الى بنية تحتية ، مثلاً الكهرباء ، اذ تعتمد السلطة على شركة كهرباء اسرائيل في مدها بالطاقة وهذا في الضفة ، أما في القطاع فجزء منه على اسرائيل وجزء على محطة كهرباء غزة ، اذا أرادت الدولة الفلسطينية الاستقلالية فعليها على الأقل ان تضمن الكهرباء لمواطنيها دون الحاجة للخضوع للتحكم الاسرائيلي ، و هي . السلطة . تتفاوض مع شركة كهرباء اسرائيل لانشاء محطات كهرباء صغيرة في المدن الفلسطينية (Lavie, 2011). أما الموانيء البحرية و الجوية ، فلا تمتلك السلطة مطار عدا مطار غزة و الذي دمرته اسرائيل و من المفروض ان يقام مطار في الاغوار لكن ذلك لم يحدث فحركة البضائع و السلع تتم في معظمها عبر اسرائيل ، عدا معبر رفح مع مصر و الذي تحكمه اتفاقات مرور البضائع و الأفراد و يخضع للظروف الاقليمية و الدولية في عمله .

فاقتصاد الدولة اقتصاد ضعيف واعتمادي ينكشف امام أية ازمة اقتصادية بسهولة، و تصبح الحكومة عاجزة حتى عن دفع رواتب موظفي القطاع العام ، و يأتي هذا في غالب الأحيان من زيادة الانفاق الحكومي مع ضعف ايرادات الدولة (شاهين، الفلسطينيون بانتظار جلاء غبار "معركة ايلول " و تداعياتها، 2011) .

وقد اخذت حكومة سلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني بمحاولة وضع أسس اقامة الدولة الفلسطينية و بالذات الاقتصادية منها و حقق نجاحاً أكده كل من " صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بان صرح ان مؤسسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية جاهزة للسيادة " اي انها اكملت المقومات المؤسساتية فقط لقيام الدولة . اذ حاول "سلام فياض بناء نظام اقتصادي فلسطيني من خلال بناء نظام ضرائبي قوي و مأسسة النظام المصرفي بشكل أفضل وتحديث وعصرنة الادارة الاقتصادية بشكل مجمل وشفافية اقتصادية اكثر " (Lavie, 2011, pp. 43,44). لكن هذا الاقتصاد سرعان ما عجز عن دفع رواتب القطاع العام

مع أول قطع للامدادات المالية ، الأمر الذي يدل انه وضع أسس مؤسسية فحسب للادارة و لم يتمكن من ايجاد اقتصاد متين

.

يعتقد جورج عابد انه يمكن للدولة الفلسطينية خلال حوالي بضعة سنوات أن تكون فعالة اقتصادياً من خلال "وضع برنامج شامل للتنمية واعادة البناء ...يتوجب عليه التعامل مع ثلاث مهمات أساسية هي : اعادة توجيه وهيكلة الاقتصاد ، احتواء أعداد كبيرة من اللاجئين العائدين ، و وضع الأسس المؤسساتية و البنية التحتية للاقتصاد الجديد " (Abed, 1990, p. 13)، لكن لا بد من اقامة دولة ذات سيادة حقيقية .

و هنا لا بد من القول ان فشل أو نجاح الدولة في ادارة اقتصادها وأن تكون غنية أو فقيرة لا ينفي عنها صفة الدولة فالكثير من دول العالم الثالث أو ما يسمى حالياً بدول الجنوب هي دول فقيرة و غير ناجحة اقتصادياً او حتى ناجحة في ادارة شؤونها بشكل عام لكن هذا لا ينفي عنها صفة الدولة ، ان تكون دولة فاشلة نعم ، لكن هذا لا ينفي عنها صفة الدولة .

و لربما هذه الدولة الفاشلة في الأخير سيتم النظر إليها دائماً باعتبارها دولة مارقة ، و الأخيرة تعرف بانها تلك الدولة التي تخرج على شرعة الشعوب المتضمنة احترام الاتفاقيات و التعهدات و الاقرار بان الجميع أطراف متساوون في الاتفاقيات التي تجمعهم و رفض اللجوء الى القوة لاسباب غير الدفاع عن النفس واحترام حقوق الانسان ، ذلك ان الدولة المجاورة لها تنظر بعين الشك تجاهها ، فهي غالباً ما توجه الأنظار الى عدم إلتزام الفلسطينيين بالاتفاقيات و التعهدات و انهم اناس ارهابيون يرغبون بازالة اسرائيل من الوجود و يؤيدها في هذا الزعم الولايات المتحدة و بالتالي ستكون الدولة المستقبلية دولة مارقة في أي تصرف منها للدفاع عن النفس بوجه الاعتداءات الاسرائيلية و، من ثم يصبح من حق الأخيرة اجتياحها في أي وقت دفاعا عن النفس وذلك في ضوء طرح بوش لما اسماه بالفكر الجديد في قوانين الحرب الذي يرى في القانون الدولي و المواثيق الدولية أحكاما تعاقدية خاصة بحيث ان الطرف الأقوى حر في أن يطبقها أو يهملها كما يراه مناسباً ، و هنا ستنتهي الدولة ما ان تقوم هذا ان قامت اصلاً .، فضلاً عن ان اشاعة مسألة كونها دولة مارقة سيصعب عليها الحصول على اعتراف الدول الأخرى بقيامها ، فالدول الناشئة تحتاج الى اعتراف الدول الأخرى بها . اسرائيل نفسها عند قيامها سعت و بقوة للحصول على اعتراف الدول الأخرى بها . خصوصاً اذا ما قامت خارج الارادة الدولية للدول الكبرى أو بالضد منها وهو ما يحصل لفلسطين فقد حاولت الانضمام للأمم المتحدة كدولة عضو الا انها واجهت الفيتو الأمريكي عند ذاك اضطرت لتقديم الطلب بقبولها دولة غير عضو وقد ساندتها الكثير من دول العالم و بالذات ما يسمى بدول الجنوب أما الدول العظمى و الكبرى فقد كانت معارضة

لهذا الوجود في الامم المتحدة مما يعني انها من الممكن ان تصعب على الدولة الفلسطينية مستقبلاً الحصول على اعتراف دولي من خلال الضغط على الدول الضعيفة و التابعة من أجل سحب اعترافها بها . ليس على صعيد الامم المتحدة . و انما على صعيد العلاقات الثنائية (مكي، الدولة الفلسطينية المقترحة و الارادة الاسرائيلية، 2012).

مع هذا يرغب الكثير من الفلسطينيين بان تكون لهم دولتهم الخاصة بهم ،و هناك محاولات بذلت على اساس العمل من الداخل على انشاءها أو العمل من الخارج اي على الصعيد الدولي ، مثل محاولة رئيس الوزراء الفلسطيني السابق سلام فياض عندما أعلن عن برنامج انشاء دولة فلسطينية تقوم منتصف سنة 2011 ، ومحاولة الرئيس الفلسطيني الحصول على اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين دولة عضو فيها لكنه فشل و لم ينجحإلا في الحصول على وضع دولة غير عضو .

كانت هناك رغبة لدى رئيس الوزراء الفلسطيني السابق سلام فياض في ان يضع اسس قيام دولة فلسطينية و ان تكون هناك نشأة للدولة من أسفل الى أعلى و ليس من الأعلى الى أسفل اي ان يضع الأسس الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية و من ثم الاعلان عن قيامها ليتم و ضع الأسس السياسية لها ، وكان يحلم بان تقوم هذه الدولة منتصف سنة 2011 (Lavie, 2011). و هنا لابد ان نذكر ان هذه الرغبة تشمل الضفة الغربية ، أي جزء من الدولة المفترض قيامها اذ ان من المفروض ان تشمل الضفة و القطاع و القدس و هنا قيام جزئي للدولة و ليس قيام كلي .

يفترض البعض في نهج اقامة الدولة الفلسطينية بدون انتظار نتائج المفاوضات ، او ربما اقامة الدولة من أسفل الى أعلى بانه "نهج الصهيونية المعكوسة " اذ توضع أسس اقامة الدولة و تحقق بالتدريج وقائع على الأرض ومن ثم تتحين الفرصة لاعلان الدولة (الخالدي ا.، تقويم نقدي لبرنامج بناء الدولة اولاً، 2008 – 2009)، و هذا ما فعلته الصهيونية اذ انها وضعت أسس لقيام الدولة واستعدت لاعلانها و عندما حانت الفرصة بقرار التقسيم و من ثم اعلان بريطانيا انسحابها من فلسطين سارعت هي لاعلان دولتها . لكن يبقى من الضروري القول ان اسرائيل عندما قامت فانما كان ذلك بدعم من دولة كبرى آنذاك هي بريطانيا و تولت الولايات المتحدة مهمة دعمها بعد ذلك (الخالدي ا.، تقويم نقدي لبرنامج بناء الدولة اولاً، 2008 – 2009) ، ولم ولن تحصل الدولة الفلسطينية على مثل هذا الدعم ،وعليه فان محاولة عباس الحصول على اعتراف اممي بالدولة الفلسطينية يمكن ان يعتبر ذروة بناء الدولة من أسفل الى أعلى على أساس انه اكمل كل شروط بناء الدولة ليحصل بعد ذلك على الاعتراف الدولي بضمها للامم المتحدة .و يمكن القول ان اعلان الدولة انما هو بناء للدولة من أعلى الى أسفل بالحصول على الموافقة الدولية لقيامها و من ثم استكمال مقومات هذا القيام ، لكن هذه الدولة الفلسطينية لم تقف معها أي

دولة عظمى او كبرى بل على العكس كانت مواقف الدول العظمى و الكبرى بالرغم من رعايتها لعملية السلام سلبية . كما اسلفنا . من فلسطين في الامم المتحدة عندما حاولت اعلان الدولة فيها ، أي لم ينجح اي نمط من النمطين في تحقيق قيام دولة فلسطينية حقيقية و ليس هناك اكثر من حكم ذاتي من الصعب ان يتحول يوما الى دولة في المستقبل القريب .

الخاتمة

اذا كانت عوامل قيام الدولة من أرض و شعب وسلطة سياسية ذات سيادة غير موجودة بالمعنى المتعارف عليه فمن الصعب تصور قيام دولة فلسطينية حقيقية ولن يحصل الفلسطينيون على أكثر مما حصلوا عليه ، أي حكم ذاتي في بعض الأراضي الفلسطينية يزيل عن كاهل اسرائيل ادارة المناطق اتي يتواجد فيها الفلسطينيون بكثرة في الوقت الحالي الى ان يتسنى لها احد الحلين اما ان تتخلص منهم بالتدريج . وفق سياسة النفس الطويل وسياسة الخطوة خطوة التي تميز بها الصهاينة منذ بداية مشروعهم . او ان تدفعهم الى غزة مثلاً و تندمج الأخيرة بمصر وجزء صغير من الضفة يندمج بالاردن و تبقى اسرائيل دولة يهودية كما أرادت هي منذ البدء ،و لن تترك مجال للفلسطينيين ليقيموا دولتهم يوماً بل هي تعتمد على عامل الوقت في وضع حقائق على الأرض تضعف امكانية قيام الدولة سواء من حيث السيطرة على مزيد من الأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية،أو من حيث رفض عودة اللاجئين و تضييق الخناق على الفلسطينيين كي يغادروا الأراضي المحتلة أو من حيث تكبيل السلطة الحالية بحيث لا تمتلك الارادة الحرة في ادارة شؤونها و تظل سلطة انتقالية ،ورغم ذلك كله لو كانت هناك إرادة دولية حقيقية باقامة دولة فلسطينية لكانت قد قامت منذ وقت طويل إلا ان الموقف الدولي منذ البداية اتسم بالمماطلة ،وعليه فان الطرف الفلسطيني يجب ان يأخذ بالحسبان مواقف الدول الغربية و بالذات الولايات المتحدة الداعمة بقوة لاسرائيل ويحاول استمالتها للحصول على الدعم لان هذا يكاد يكون الحل الوحيد خصوصاً مع توجه الكثير من الدول العربية للتطبيع مع اسرائيل وبالتالي فقدان المفاوض الفلسطيني للدعم العربي الذي اعتمد عليه مدة طويلة وأصبح لوحده تقريباً في ما يسمى بعملية السلام .

المصادر

الوثائق

1- اتفاق اوسلو 1، الوثيقة رقم

A/48/486, S/26560, 8 November 1993, Arabic

2- اتفاق اوسلو 2 على النت

www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/peace1-details.asp?date1=2

3- اتفاق غزة اريحا (الاتفاق حول قطاع غزة و منطقة اريحا)، الوثيقة رقم

A/49/180 , S/1994/727 ,20 June 1994 ,Arabic

4- الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشان الضفة الغربية و قطاع غزة ، الوثيقة رقم

A/51/889 , S/1997/357 , 5 May 1997, Arabic

برتوكول باريس الاقتصادي

http://www.palestineinarabic.com/Docs/treat_aggr/Protocol_on_Economic_Relations_1994_A.pdf

5- المرفق الرابع البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية ، من اتفاق غزة اريحا ، الوثيقة رقم

A/49/10,S/1994/727,Arabic,

الكتب

مجموعة باحثين (2012) حل الدولة الواحدة للصراع العربي الاسرائيلي بلد واحد لكل مواطنيه بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

الدوريات

الحسن، بلال (2010)علامات الطريق في التفاوض الفلسطيني – الاسرائيلي : نهج الاعتدال الذي لم يثمر ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 21 (84)

الجرباوي،علي(2008) كي لا يكون المازق الفلسطيني قدرا محتوما ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،19 (76)

الخالدي ،احمد سامح (2010) تعقيب على وجهة نظر غربية فيما يتعلق بحل النزاع العربي – الاسرائيلي ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،21(82).

الخالدي ،احمد سامح (2009) تقويم نقدي لبرنامج بناء الدولة اولا ، مجلة الدراسات الفلسطينية ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،20 (80 – 81)

الخالدي ،رجا ؛ سمور، صبحي(2011) النيوليبرالية بصفتها تحررا : الدولة الفلسطينية و اعادة تكوين الحركة الوطنية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، 22 (88)

الشريف،ماهر (2007) اشكالية ما بعد فشل مسار اوسلو وقفة عند بعض السجالات الفكرية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 18 (70)

الشريف،ماهر (2009)الاخفاق التاريخي : فشل النخبة الفلسطينية في تاسيس دولة ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 20(80 –81)

تلحمي،داود (2009) خيارات الشعب الفلسطيني في ظل انسداد آفاق "الحلول القريبة " ، مجلة الدراسات الفلسطينة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،20(80–81)

تماري،سليم (2009–2010) الاحتلال كغزو معماري . انطباعات حول كتاب وايزمن "الأرض الجوفاء" ، مجلة حوليات القدس ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، (8)

خوري ،الياس (2010) محمود درويش الهوية و سؤال الضحية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،21(83)

زريق،رائف (2011)حل الدولة الواحدة ؟ من الصراع حتى الموت الى جدلية السيد العبد ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،22 (86)

سعيد ،ادوارد (2011).وضع القدس و مستقبل عملية السلام ، ترجمة ثائر ديب ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،22 (85)

شاهين ،خليل (2011) الحراك الشعبي الفلسطيني : عين على التغيير و اخرى على مقاومة الاحتلال ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 22 (86)

شاهين ،خليل(2011) الفلسطينيون بانتظار جلاء غبار "معركة ايلول "و تداعياتها ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،22 (88)

شاهين ،خليل(2011) المصالحة الفلسطينية بين نعي عملية السلام و تجاهل دروس "الربيع العربي " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،22 (87)

شاهين، خليل (2011) فلسطين في عين العاصفة ... و الخيارات البديلة برسم التاجيل ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،22 (85)

قاسم ،انيس فوزي (2011)لماذا الاصرار على الاعتراف باسرائيل دولة يهودية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 22 (86)

مكي،دينا هاتف (2010) الاثنية المكانية في اسرائيل – القدس انموذجا ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ،مركز الدراسات الفلسطينية /جامعة بغداد ، (11)

هلال،جميل(2012) اسئلة لمرحلة ما بعد ايلول ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 23 (89)

هلال،جميل (2010)الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،21 (83)

مكي،دينا هاتف (2012) الدولة الفلسطينية المقترحة و الارادة الاسرائيلية ، نشرة خاصة بالندوة العلمية الفصلية الاولى لشهر اذار 2012 ، مركز الدراسات الفلسطينية /جامعة بغداد

النت :

الخالدي ،احمد سامح . لايمكن للفلسطينيين ان يكونوا صهاينة ، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية

http://www.palestine-studies.org/files/document_16.pdf

موقع وثائق

http://www.palestineinarabic.com/doc_treat_aggr.html

نص لكلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس امام الدورة 67 للجمعية العامة للامم المتحدة التي اعترفت بفلسطين دولة مراقبة غير عضو ، نيويورك 29 – 11 – 2012 ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ع 93 ، شتاء 2013

www.palestine-studies.org

الموسوعة الحرة ، الويكابيديا

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%86%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7

Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations From Fragility to Resilience (OECD/DAC DISCUSSION PAPER),ORGANISATION FOR ECONOMIC CO_OPERATION AND DEVELOPMENT (2008) the Journal on Development , 9(3)

http://www.oecd.org/dac/incaf/41100930.pdf

Lavie,Ephraim (2011) A Palestinian State from Theory to Practice : The Challenges Facing the Palestinians and Israel , Strategic Assessment , Vo 14(2).

www.Mercury.ethz.ch/…/files/…/chapter4_41-56.pdf.

Navon,Emmanuel(2004) .From Kippur to Oslo:Israel 's Foreign Policy, 1973-1993,Israel Affairs,10(3)

http://navon.com/Documents/Publications/Academic%20Articles/Israel%20Affairs/From%20Kippur%20to%20Oslo.pdf

Plocker,Sever(2005)Dollarization in Israel-Palestine,Analysis Paper, The Saban Center for Middle East Policy at The Brookings Institution, No.5

http://www.brookings.edu/fp/saban/analysis/plocker20050501.pdf

المكتبة الافتراضية العراقية:

Abed,George T.(1990) The Economic Viability of a Palestinian State, Journal of Palestine Studies,19(2)www.jstor.org/stable/2537410

Newman, David; Falah,Ghazi(1997) Bridging the Gap : Palestinian and Israeli Discourses on Autonomy and Statehood , Transactions of the Institute of British Geographers , New Series,22(1), www.jstor.org/stable/623054

Yorke,Valerie(1990) Imagining a Palestinian State : an international security plan,International Affairs,66(1) www.jstor.org/stable/2622192